الرقابة المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية
عصر الدولة النبوية
دراسة في القرآن الكريم

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي (Turnitin)
المصادر والمراجع بطريقة شيكاغو(Chicago)

أ. د. زمان عبيد وناس

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة كربلاء/العراق
dr.zamaan@hotmail.com

ملخص البحث

لا غرو أن لفظي الرقابة والتنمية هي من ألفاظ الحداثة الاقتصادية لعصرنا الحاضر، وهذا ما يدفع بعضنا إلى القول: إن القيام بدراسة اقتصاد العصور الوسطى – وإن كان تداولنا في النص القرآني – هو عمل أُقحمت فيه تلك المفاهيم في واقعية حركة الفكر الاقتصادي الإسلامي، بوصف أن تلك الألفاظ والمفاهيم إنما جاءت تلبيةً لحركة المال والسوق، وتنمية الاقتصاد في حاضرنا، فطبيعة تطور الحياة ونمو خبرات الإنسان وتعقيدات حركة النشاط الاقتصادي هي الكفيل الوحيد لظهور هذه الأنماط ومفاهيمها.

بيد أننا نقول: على الرغم من فقدان هذه الألفاظ في النصوص الإسلامية، إلا أن فلسفة العمل على وفقها لم يكن غائبا عن واقعية النص القرآني وطبيعة الفعل النبوي الشريف وتقريراته في الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ لأن الأمر في جوهره أبعد من براغماتية الحدث ولزوم التطور الإنساني، وإنما هو متعلق بحكم الله سبحانه؛ لأن النظرية الاقتصادية الإسلامية التي سار في ضوء مقتضاها النبي ﷺ هي عقيدة مرتبطة بأمر الله (عزوجل).

Abstract

The term of the financial control could be considered as one of the modern economic term of the present day. So, despite the fact that the Qur'anic expressions do not include such these modern economic terms, but these latter ones were widely used as a result for the movement of the funds, possessions and other economic activities. Hence, it could be said that these terms were recently introduced into the Islamic texts. Consequently, the philosophy of the work in accordance with these concepts was not absent in the realistic of the Islamic economic thought and the Prophetic deeds. This could be attributed to the fact that the Godly rules do not barely related to the pragmatism in as much as to the social equity that Prophet Muhammed (pbuh) deeply intended to achieve it.

المقدمة:

لا غرو أن لفظي الرقابة والتنمية هي من ألفاظ الحداثة الاقتصادية لعصرنا الحاضر، وهذا ما يدفع بعضنا إلى القول: إن القيام بدراسة اقتصاد العصور الوسطى – وإن كان تداولنا في النص القرآني – هو عمل أُقحمت فيه تلك المفاهيم في واقعية حركة الفكر الاقتصادي الإسلامي، بوصف أن تلك الألفاظ والمفاهيم إنما جاءت تلبيةً لحركة المال والسوق، وتنمية الاقتصاد في حاضرنا، فطبيعة تطور الحياة ونمو خبرات الإنسان وتعقيدات حركة النشاط الاقتصادي هي الكفيل الوحيد لظهور هذه الأنماط ومفاهيمها.

بيد أننا نقول: على الرغم من فقدان هذه الألفاظ في النصوص الإسلامية، إلا أن فلسفة العمل على وفقها لم يكن غائبا عن واقعية النص القرآني وطبيعة الفعل النبوي الشريف وتقريراته في الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ لأن الأمر في جوهره أبعد من براغماتية الحدث ولزوم التطور الإنساني، وإنما هو متعلق بحكم الله سبحانه؛ لأن النظرية الاقتصادية الإسلامية التي سار في ضوء مقتضاها النبيﷺ هي عقيدة مرتبطة بأمر الله (عز وجل)، لذا لم تشأ هذه العقيدة بنظريتها أن تترك الإنسان يعيش عبثاً في الأرض من غير فرض قواعد تؤمّن استمرار نوعه، كذا إلى ما بعد حاضرنا، ومن أجل هذا نقول: على الرغم من عدم ورود اللفظ فإن المفاهيم الاقتصادية للرقابة المالية والتنمية الاقتصادية معمول بها من وجوب معناها، سواء أكانت في النص القرآني أم التقريرات النبوية، وإن اختلفت أساليب الرقابة آنذاك؛ لأنها كانت بطبيعتها تحاكي واقعية ذلك العصر، وهذا ينطبق أيضاً على طبيعة التنمية والمضيّ نحو النمو وأدواته الراعية لحصول ذلك، وفيها من عمق الفكر الاقتصادي ما يجعلها صالحة للتطبيق في كل أوان وموائمة لكل جديد في حركة النشاط الاقتصادي الإنساني.

ومن ذا فإن عرض بحثنا هذا يتألف من محورين نشرح فيهما فرضيتنا القائلة: (إن للرقابة المالية في العصر النبوي الشريف أثراً في التنمية الاقتصادية)، وإن التنمية الاقتصادية في دولة النبيﷺ ليست مجرد افتراض، وإنما واقع يشهد عليه بناء مجتمع له حدود وأرض وحكم ودولة تقام وارداتها على أساس قوة عمل مجتمعها في أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة، وتعتمد ايديولوجية حاكمة لطبيعة الحياة المختلفة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – وهذه الايديولوجية هي الفكر الإسلامي المحدد بأحكام القرآن الكريم.

والمبحثان هما:

١- الرقابة المالية ووسائلها زمن النبي ﷺ (عصر الدولة):

٢- أثر الرقابة المالية في التنمية الاقتصادية:

١. الرقابة المالية ووسائلها زمن النبي ﷺ (عصر الدولة):

نجد من المهم أن نضع معيارية حقيقية لعملنا حتى نثبت صحة قولنا بأن مفاهيم الاقتصاد الواردة الآن هي –عملياً- كانت منهجاً فعلياً ومقصداً تنموياً سعت له الدولة لتحقيق الرفاه للمجتمع وتطويره، ورقي نفسه البشرية سواء أكانت بالقيم والمبادئ أم امتلاك المهارات الاقتصادية المختلفة وتطويرها المستدام، وسعيا أيضاً وراء تحقيق الأمن الاقتصادي.

ومعيارنا نقيمه من تقديم تعريفٍ للرقابة المالية فيكون الحاكم على أصل الفعل المتداول حينها، على وفق فلسفته الاقتصادية التي نعنيها من قولنا في الوقت الحاضر (الرقابة المالية)، والرقابة المالية هي (منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبة الإدارية)[١]، ثم نأتي بعد ذلك إلى التطرق إلى الرقابة المالية ووسائلها التي اتبعها النبي ﷺ مطابقا للنهج القرآني ومقتضى حكمه، لكن قبل أن نشرع في فحوى هذا المراد نجد من المهم أيضا أن نذكر التعريف الذي وضعه الباروني[٢] لهذا المفهوم في ظل التشريع الإسلامي، فقال بأنها: (الرقابة على طرق الكسب والموارد المالية، وطرق التصرف بها أو إقامتها ضمن إطار الشريعة الإسلامية).

علماً أننا لا نعتزم في قولنا أن نجعلها معيارية ضابطة، الاعتمادَ على القوانين الوضعية دون السماوية، بل المراد بها أنها تتشابه في واقع أسلوبها مع الاحتكام إلى القوانين في فرض الرقابة الموجهة لتحقيق التنمية البشرية؛ لذا فالأيديولوجية المحركة للاقتصاد في دولة النبي ﷺ هي العقيدة الإسلامية – وهي موضوع البحث – وركيزة الأنشطة الاقتصادية على وفق هذه النظرية والمؤدية إلى ضرورة فرض الرقابة هي العمل؛ لهذا عُدّ الاستخلاف هو المنطلق الأول، قال تعالى: ﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** ﴾[٣] فصار الاستخلاف بما ينتجه من عمل هو القاعدة الأولى لوجود أو تحقق مقتضى الرقابة، الملحقة بسنن القوانين الملزمة لحركة الاقتصاد من جهة وأخرى لوسائل الرقابة، للعود بالاقتصاد إلى غايته الحقيقية على وفق شريعة الله (عز وجل) وهي حفظ النوع ورقي النفس معنوياً ومادياً، وكل هذا نسميه رقابة.

ومن هنا منع الله سبحانه وتعالى الربا، إذ يكمن خطره في أنه يستنزف قوة عمل المستدان لتحقيق فائض مالٍ لرأس المال بأضعاف مضاعفة، فتركزه – أي الربا – في جهة المرابي وتعيق نمو المقترض، فتحول قوة عمل المجتمع من قوة نافعة للأمة، تدفع بها إلى تحقيق التنمية ثم النمو الاقتصادي المجتمعي، إلى تركز المال في أيدي أشخاص محددين تكون لهم القدرة على فرض قواعدهم الملائمة لإدارة السوق المحلية بقوة المال التي يملكونها، فيبعد هذا السوق عن قواعد التشريع، وإنما تكون حركة السوق تابعة لرأس المال، فكمية العرض والطلب، والسعر، وسوق العمل، وكمية النقد المتداول، وأسعار صرفها تخضع لهم، فيكتنزون الأموال على هذا الأساس بدل استثمارها في الصالح العام، وتوجيه النقد في المصالح الخاصة بدل مصالح الأمة والدولة، وتحيل قوة عمل المجتمع إلى أعمال شاقة بأجر زهيد، فتؤدي في نهاية المطاف إلى اختلاف في التوازنات الاجتماعية[٤]، ومن هذا منع الله سبحانه الربا فقال: ﴿ **يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ** ﴾[٥]، ثم منع الغش والرشوة، كجزء من الرقابة المسبقة، فقال تعالى: ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[٦] أو الذهاب إلى الإسراف أو حتى الشّح، فقال سبحانه: ﴿ **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا** ﴾[٧]، وكذا الاحتكار، قال (عز وجل): ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ** ﴾[٨]، وبهذا فإن الرقابة لا تختص بعمل رأس مال الدولة وطرق حيازته وإنفاقه فحسب، بل حتى رأس مال الأفراد في الأمة يقع تحت رقابة الإمام وجهازه المعين له تبعا لقواعد الشريعة، لذا فالدخل العام للدولة، من زكاة وغنائم وخراج وجزية... الخ، جميعها تخضع لرقابة شديدة، لأجل هذا قال تعالى: ﴿ **وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ** ﴾[٩]، وقال أيضا: ﴿ **إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ** ﴾[١٠]، ومثل ذلك تخضع نشاطات الأفراد في الأمة إلى تلك التدابير عينها.

والقرآن الكريم مع تقريره لعقوبة الآخرة لم يترك مال الدنيا عبثا، بل حدد ضوابط المعاملات الاقتصادية وطرق التعاقد فيها، وبخلافه فالحساب بقدر الخروج عن ضوابط العمل المشروع؛ لأن الغاية هي تحقيق إنفاق عادل محدد بقدر الحاجة بعد ضبط الدخل، حتى يُخلَق توازن حقيقي بين الدخل والإنفاق – الاستهلاك – وبذلك تنقاد الأمة إلى نمو حقيقي عادل بين جميع أفرادها، والصورة الفعلية لتلك التقريرات هي صورة الحدث في السيرة النبوية الشريفة عصر الدولة، فكل وسائل إدارة المال وجمعه – أي تحصيله – ثم إعادة إنفاقه خضعت لنظم الفكر الاقتصادي الإسلامي ومحدداته الرقابية.

لذا يمكن القول: إن الخطة الرقابية تكمن في – ونعني عصر دولة النبي – تحديد المدخولات العامة، وهي بحسب الشرع الإسلامي:-

١ـ الزكاة: ومنها الغلات الأربع وزكاة الأموال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾(١١).

٢ـ الغنيمة: منطلقها: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(١٢).

٣ـ أموال الفيء.

٤ـ أموال النفل: وفي هذا حدد الفقهاء أن المقصود بها ما ينفله النبيﷺ للمقاتل من غنيمة الحرب، لكن أصل ذلك هو كل أرض أو نفع في البلاد من غير ملك العامة سواء أكان خاصاً أم فيئاً للأمة فهو يعد نفلاً من الله سبحانه لنبيهﷺ ليضع فيه رأيه للصالح العام، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾(١٣)، وبهذه الأموال حددت الرقابة المالية وهي باختصار.

١ـ فرض الايديولوجية الضابطة لوضع أحكام مراقبة الأنشطة الاقتصادية وهذه الايديولوجية هي العقيدة الإسلامية.

٢ـ ضبط إدارة أموال الدولة وممتلكاتها ونشاطاتها على وفق هذه الايديولوجية.

٣ـ فرض أدوات المراقبة على الصرف من محتسبين ومراقبين.

٤ـ ضبط الخارج منها على وفق الحاجة الهامة للأمة لديمومة استيفاء الحاجات الماسة للمجتمع مع الحفاظ على شروط بنائها التنموي وصولاً إلى الاستدامة (الإنفاق).

٥ـ ضبط النشاطات الاقتصادية العامة للمجتمع ومراقبتها.

٦ـ بناء النفس البشرية الصالحة العاملة بمقتضى شرع الله سبحانه.

والمحددات هذه إنما استقيناها من إجراءات النبيﷺ الفعلية في المدينة، كما سنبين لاحقاً.

ومدخولات دولة النبوة هي ما أسلفناه قبل أسطر التي حددها القرآن الكريم – الايديولوجية الاقتصادية الإسلامية – وفيها قال الرسول ﷺ آمراً مجتمع المدينة بوجوب التأدية لحق الله فيهم حاثّاً لهم: (ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين)[١٤]، وقال أيضاً: (وما خالطت الصدقة مالًا إلا أفسدته)، وهذا لا يعني أن النبي ﷺ اكتفى بالنصح، بل وضع آليات الاستيفاء بحسب حدود الشرع، ومن كل صنف وليس الاستيفاء بالخيار، أما ضبط صرفها فحددته الآية الكريمة: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[١٥]، فلا مجال للتحريف عن مواضع صرفها، وما يقع على عاتق النبي ﷺ إلا الرقابة سواء كانت مباشرة أم بوساطة عماله، ومن المفيد أن نذكر أن هؤلاء كانوا ممّن اشتهرت سيرتهم بالصلاح، وعلو المعرفة بحدود الشرع؛ دفعاً للخوف من مغبة أن يعسف الجُباة بالناس حين الاستيفاء.

وبهذا فقط ضبط الدخل والصرف أيضاً على أساس القاعدة التي تحدثنا عنها، والمدخولات إلى جانب الزكاة الغنيمة، فمخرجها شرحته الآية الكريمة: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[١٦]، أما الفيء: فمنها في رسول الله ﷺ: ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[١٧]، وهي في الأرض التي لم يوجف المسلمون عليها بالخيل، ومنها أرض فدك، وفيء المسلمين مثل خيبر في الجزء الذي فتح عنوة، كان فيئاً لهم وضع فيه الرسول ﷺ المقاسمة مع اليهود، وعدم صحة تقسيم الأرض بين المقاتلة، وكذا عدم صحة الرأي القائل بذلك، وهو فعل الخليفة عمر بن الخطاب عندما أمر أن يجعل أرض العراق فيئاً عاماً للمسلمين ولم يقسم أرضه بين الفاتحين باستشارة أبي الحسن عليّ (عليه السلام) إذ قال له: إنما هو – أي العراق – للمسلمين عامة ولمن يأتي بعدهم من أبنائهم، وخبر هذا نقله أبو يوسف القاضي في الخراج[١٨]، وقد استشهد الإمام علي (عليه السلام) بالآية الكريمة الآتية: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾[١٩].

وأما الأنفال فمحورها لله والرسول، يفعل بها ما يصلح أحوال المسلمين في دولتهم وأنفسهم، قال تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[٢٠]، ويقع على عاتق الجهاز المكلف (الجُباة) حصر العائد واستيفاؤه ثم المراقبة في التنفيذ (الإنفاق) بأمر الإمام.

ومن أموال أراضي الفيء الخراج والجزية عن أهل الذمة: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[٢١]، والجزية على الرأس لقاء الحماية وتوفير الخدمات للذميين، والخراج على أرضهم فيئاً للمسلمين، ففيها الضبط في الجباية والإدخال ثم الإنفاق بالأوجه المعلومة.

والحماية المقصود بها هي ما تقدمه الدولة من أمن وخدمات لمواطنيها من غير المسلمين، أما المسلمون فعليهم دفع الزكاة والخمس لقاء ذلك.

ومع هذا فرضت الدولة – إلى جانب مراقبة أداء عمالها في حركة المال العام – مراقبة السوق وتداولات المال الخاص فيه، أي طريقة ممارسة الاتّجار والبيع والشراء أو استيفاء المستحق منه للدولة، وغالباً ما كان النبيﷺ من يقوم بالمراقبة والاحتساب، ومن أمثلة ذلك عن عبد الله بن عمر قال: ((أمرني رسول الله أن آتيه بمُدية... فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة، وفيها رقاق خمر قد جلبت من الشام... وأمرني أن آتي الأسواق كلها، فلا أدع رق خمر إلا شققته))[٢٢]، أما في الحكرة فقالﷺ: ((لا يحتكر إلا خاطئ))[٢٣]، ومن الواقع العملي لهذا – أي المراقبة ومنع الاحتكار – فإنه حارب الاحتكار ونهى عن لقي الركبان[٢٤]، وبيع الحاضر للبادي[٢٥]، ومنع خزن السلع وإجبار المحتكر على بيع سلعته المحتكرة في وسط السوق وأمام المارة[٢٦].

ويُذكر أيضاً أنهﷺ كان مارّاً في السوق فرأى صبرة طعام فأدخل يده فيها فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلاً: (فقال: ما هذا يا صاحب الطعام، فأجابه: يا رسول الله أصابته السماء، فقال الرسول: ألا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس، من غشنا ليس منا))[٢٧].

– أنواع الرقابة المالية في دولة النبيﷺ.

أ. الاستعلام والرقابة من حيث التوقيت:

وهي أنهﷺ استخدم الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة، فقد منعﷺ الغش والضرر والاحتكار والربا وبيع المحرمات، وهي عمليات تسبق الصرف، وهدفها تلافي وقوع الحالة الخطأ[٢٨].

أما اللاحقة فهي التي تقع بعد عمليات الصرف والإيراد، ومرادها إقامة التعزير والتأديب والقضاء على المخالفين في الأسواق.

ب ـ الرقابة من حيث الجهة التي تتولاها:

وهي الرقابة الخارجية التي وجدت في السلطة السياسية والتشريعية التي يمكن لها الاستعلام عن أعمال الناس التنفيذية، وكانت هذه السلطة ممثلة في شخص الرسول ﷺ في دولة المدينة((٢٩).

وكانت الرقابة المالية الداخلية وحدة مستقلة تابعة للوحدة الاقتصادية للدولة، وتقوم بالتحقق من صحة العمليات الاقتصادية للوحدة، والمحافظة على ممتلكاتها من الخيانة أو السرقة أو الضياع، وهي وحدة تجمع فيها الأمور المالية(٣٠).

ج ـ الاستعلام والرقابة من حيث طبيعتها:

وهي تعني مراقبة السوق، وفي المدينة المنورة باشر النبي ﷺ المهمة بنفسه، وعندما اتسعت دولته اتخذ خارج المدينة متولّين لمراقبة أمور أسواقها، ففي مكة المكرمة استعمل سعيد بن سعيد بن العاص، وكان ذلك يوم فتح مكة عام ٨هـ(٣١)، ولما استشهد في الطائف في العام نفسه كلف أخاه من بعده عبد الله بن سعيد، واستمر الأخير في عمله حتى سنة ١١هـ(٣٢).

ولم يكتفِ الرسول الأعظم ﷺ بتنصيب متولٍّ أو محتسب بل وضع على من يقوم بهذا العمل شروطاً لضمان تحقيق الضوابط التي نص عليها الشرع، ومن هذه الشروط أن يكون مسلماً بالغاً حراً عاقلاً ذا رأي وصراحة، وخشونة في الدين عارفاً بأحكام الشرع، نزيهاً وعارفاً بأحوال السوق، يتورع عن قبول الهدية(٣٣).

ولأن الرقابة من حيث طبيعتها تشمل سلامة عمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات، وجميع عمليات الحساب المالي، فقد باشرها النبي ﷺ بمعونة جُباته ومحتسبيه.

كانت هذه مصادر الدخل وطرق الإنفاق لها بحسب محددات الأيديولوجية الاقتصادية الإسلامية ووسائل الرقابة عليها، يبقى أن نعرض أثرها في التنمية المتحققة في دولة النبي ﷺ، وهذا محورنا الآتي.

٢ـ أثر الرقابة المالية في التنمية الاقتصادية:

كان لضبط رقابة الدولة المالية أثر بالغ في التنمية الاقتصادية للدولة الإسلامية في العصر النبوي الشريف، وفي مختلف أصعدة النشاطات الاقتصادية، والزراعية، والصناعية، والتجارية، فضلاً عن سوق العمل وتوازن مستوى العيش للإمة الإسلامية، إذ كان من ناتج الرقابة المالية العادلة ضبط الدخل المتحقق من عنصري الإنتاج المشتركَين في تكوينه، أي العمل ورأس المال – أموال الدولة أو الأفراد – فقنّن الناتج المتحقق في دولة النبي ﷺ قواعد العمل والأجور المستحقة نتيجته – فحركة الأموال في أسواق الدولة تحددت بقدر الدخل وسياسة الإنفاق، فقيمة ما يدخل من نقد في الأسواق هي التي تحكم تحديد قوة العمل وكميته وفرصه، ثم تحديد الأرباح في الشراكة بين العمل ورأس المال، والمال المتداول الذي نعنيه في حركة السوق ليس النقد فحسب بل

المال العيني أيضاً، فعائد كل منهما يختلف في طبيعته عن الآخر، فإعادة توظيف المال بعد استيفائه من الأوجه الشرعية التي أسلفنا ذكرها في المبحث الأول في أسواق المسلمين وقيم الإنتاج الأخرى أسهمت بشكل فاعل في خلق نمطية تنمية حقيقية، فقد قاد تقنين الاقتصاد الإسلامي لحركة العمل واستيفاء المستحقات وإعادة توزيعها في نشاط حركة فئات المجتمع إلى إحداث تطور ظاهر في أحوال الحياة، فعائد الفيء أو الخمس يذهب في صالح الأمة، كأنْ تستدام بها منشآتها الإنتاجية – أصل النماء – مثلاً من أرض زراعية وسبل استدامة إنتاجها بتحسين وسائل الإرواء أو استصلاح الغامر منها، أو أن تدفع لأفراد الأمة نقداً عطاءً لهم من فيئهم فترفع من مستويات الدخل لهم، التي تذهب بدورها على شكل مصروفات في الأسواق، فيكثر تداول النقد فيها على هذا الأساس فينتج من ذلك أن يتحرك كل شيء في الأسواق.

علماً أن التنمية الاقتصادية بوصفها الخطوة الأسبق الموصلة إلى النمو الاقتصادي في نظر الإسلام لا تقتصر على زيادة الإنتاج ودخول الأمة فحسب، وإنما يتطلب ذلك عدالة من جانب الدولة في توزيع الأموال الشرعية على الأمة، وهو جزء من مشاركتها في تحقيق العمارة البشرية والمادية، فاستقرار الحياة الاقتصادية للسوق ولموارده لا تتم إلا بوجود أمنٍ واستقرارٍ اجتماعي، ومن ذا تظهر آثار توازن الحياة الاقتصادية سواء من حيث التوزيع الاقتصادي العادل الذي يلقي بظلاله على دخول معظم أبناء الدولة في حركة إنتاجية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، عادلة، كلٌّ بحسب جهده وعمله وإتقانه، أو بتوفير فرص العمل العادل أيضا، وكذا تنشيط قطاعات الاقتصاد المختلفة للدولة[٣٤]، قال رسول الله ﷺ: ((عُدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة قيام ليلها وصيام نهارها))[٣٥].

إذن، فتقنين الدخل بقوانين الله عز وجل يضمن عدالة الاستيفاء ثم إعادة التوزيع، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٣٦] – والايمان الالتزام بحدود الله سبحانه – فمستوى المعيشة في المدينة بعد فتح خيبر كان غيره قبل ذلك[٣٧]، أو عند وصول أموال الزكاة والخمس من البحرين واليمن والبلدان الأخرى التي خضعت لسلطان دولة المدينة المنورة، إذ كان الأمر قبله مختلفاً.

لهذا فإن طبيعة أحوال المسلمين بمختلف أوجهها قد تغيرت نحو تنمية حقيقية، فعلى هذا المنوال أصبح المسلمون في المدينة أجمعهم عاملين، فما ((بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع))[٣٨]، فقوة العمل كانت بازدياد مطّرد، بازدياد عديد الداخلين في الإسلام، قال تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾[٣٩]، وأيضا باتساع رقعة أراضي الدولة، فكثر استغلال سبل الإنتاج معها، فتضاعفت الأموال، وفي مقابل ذلك لم يقتصر عمل النبي ﷺ على الحث على استيفاء الأموال الشرعية ومراقبة

العاملين عليها، وإنما شمل ذلك إعطاء أفراد الأمة القواعد العملية لزيادة الإنتاج، مع بيان الكيفية المرغوبة في حصول هذه الزيادة، فقد ربطت الايديولوجية الإسلامية التي سار عليها النبي ﷺ بتشريعاتها الاقتصادية الحكمية بين توزيع الإنتاج وتكثير الثروة ومصادر الإنتاج وزيادتها[٤٠]، فعن النبي ﷺ أنه سُئِل: أي المال خير؟ قال: ((الزرع زرعه صاحبه وأصلحه وأدى حقه يوم حصاده))[٤١]، وحقيقةً نحن أوردنا من آي الذكر الحكيم سابقاً ما يشرح آلية الاستيفاء وأنواع الدخل وطرق صرفها وإنفاقها في أوجهها المحددة، التي تأتي بنفعها على صالح الأمة، لذا آلينا أن لا نكررها لوضوح المطلب منها، ولكنّا نردف قائلين: إن كل هذا أسهم بشكل فاعل في خلق عملية تنموية في أوجه النشاطات الزراعية، والصناعية، والتجارية، فمع أن طبيعة العرب الآنفة من الزراعة أو الصناعة، والاثرة في التجارة وامتلاك حلال الإبل والأغنام، صارت مع منع الاحتكار، والغش ومنع الجلب، وتلقي الركبان، وتحريم الربا، وأكل المال العام، أن وجهت أنظارهم – أي العرب – والنقد نحو الاستثمار بأعمال مفيدة صالحة للأمة – ومنها الزراعة والصناعة – كما أن منع الاكتناز كان له أثره في إخراج النقد للتداول بصفة مباشرة، وتحريك الإنتاج نحو الأمن الغذائي، فصار من لوازم الأمور في دولة النبي أن يتجه الناس نحو ذلك[٤٢].

قال رسول الله ﷺ في الحث على الزرع: ((لا يغرس رجل مسلم غرساً ولا زرعاً فيأكل منه سبع أو طائر أو شيء إلا كان له فيه أجر))[٤٣].

كما أنه ﷺ قد منع أن يمارس رجالات الدولة أو من يتصل بهم سلطتهم أو نفوذهم في حركة السوق أو أن يحتكروا، فكان المعيار في الكسب هو عمل الفرد من حيث الأصل وليس الدولة، لذا أقر الإسلام حق الملك وحق الحرية الاقتصادية على أن تقع عليه شروط المنفعة العامة، وعدم التعدي على حقوق الآخر، وذلك في كفالة مراقبة الدولة وتدخلها[٤٤]، فكان في ذلك أثر نحو توجيه الإنتاج ليكون ملكاً خالصاً للفرد أو الجماعة، وحرية التبادل الاقتصادي شجعت على حصول تنمية اقتصادية واضحة في المجتمع المدني.

وخلاصة القول: إن الفكر الاقتصادي الإسلامي بآليته الرقابية للأموال وضبط دخلها وخرجها كفيل بتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وإن عصر النبوة الشريفة يعد نموذجا ملموسا في تطبيقاته، بفضل قيادته على قاعدة القرآن الكريم، فأمة الإسلام تحولت من مجموعة بشرية إلى دولة قائمة المعالم، شعب وحدود وفكر، في تنمية سريعة تطلبت منه ﷺ قرابة عشرة أعوام، من هجرته ﷺ حتى استقرار الدولة في حدودها من جنوب بلاد الشام والعراق إلى اليمن تقريباً.

الخاتمة:

في الخاتمة نرى قصارى القول مفاده اختصارا: إن الفكر الاقتصادي الإسلامي بآليته الرقابية للأموال وضبط دخلها وخرجها، كفيل بتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وإن عصر النبوة الشريفة يعد نموذجا ملموسا في تطبيقاته – نقصد تطبيق النص الشرعي والنظري في منظومة الاقتصاد الإسلامي القرآنية – بفضل قيادته على وفق قاعدة القرآن الكريم، فأمة الإسلام قد تحولت من مجموعة بشرية تمارس نشاطا هامشيا في حافة الصحراء إلى دولة قائمة المعالم ترسم سياستها العامة بمقتضى مصلحة الأمة، فالدولة صارت شعباً وحدوداً وفكراً. وعملياً فإن بناء تنمية سريعة تطلبت منه ﷺ قرابة عشرة أعوام، من هجرته ﷺ حتى استقرار الدولة في حدودها من جنوب بلاد الشام والعراق إلى اليمن تقريباً.

الهوامش:

١) البيان النهائي للمؤتمر العربي الأول للرقابة المالية، المحاسب، مصدرها نقابة المحاسبين العراقيين، العدد ٦، لسنة ١٩٧٧م، ص ١٢١.

٢) البـاروني، عيسـى أيـوب، الرقابـة الماليـة في عهـد الرسـول والخلفـاء الراشـدين، جمعيـة الدعـوة الإسـلامية العالميـة (الإسـكندرية: ١٩٨٦م) ص ١١.

٣) سورة البقرة، آية ٣٠.

٤) تسـعى الـدول المتقدمـة إلى معالجـة النقـص في مجتمعاتهـا بفـرض الضرائـب العاليـة عـلى مواطنيهـا، فيكونـون عبـدة رأس المـال، أو باسـتنزاف مـوارد الـدول الناميـة لتحقيـق الأمـن الاقتصـادي لبلدانهـا، فالإجحـاف لِحِـقَ بـدول العـالم الثالـث بـدل مجتمعـات الـدول الرأسـمالية.

٥) البقرة، آية ٢٧٦.

٦) البقرة، آية ١٨٨.

٧) الإسراء، آية ٢٩.

٨) التوبة، آية ٣٤.

٩) الأنبياء، آية ٤٧.

١٠) لقمان، آية ١٦.

١١) التوبة، آية ١٠٣.

١٢) الأنفال، آية ٤١.

١٣) الأنفال، آية ١.

١٤) الألباني، محمد بن ناصر، صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع (الرياض: ٢٠٠٠م) ج١، ص٤٦٧.

١٥) التوبة، آية ٦٠.

١٦) الأنفال، آية ٤١.

١٧) الحشر، آية ٦.

١٨) ينظر: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ)، كتاب الخراج، دار المعرفة (بيروت: ١٩٧٩م) ص ٢٨ وما بعدها.

١٩) الحشر، آية ٧.

٢٠) الأنفال، آية ١.

٢١) التوبة، آية ٢٩.

٢٢) ابـن قدامـة، موفـق الديـن أبـو محمـد عبـد الله بـن أحمـد (ت٦٣٠هـ)، المغنـي عـلى مختـصر الإمـام أبي القاسـم الخرقـي، دار الكتـاب العـربي (بـيروت: د/ ت) ج٥، ص ٤٤٧ ؛ النـووي، أبـو زكريـا محـي الديـن بـن شرف (ت٦٧٦هـ)، المجمـوع في شرح الهـذب، دار الفكـر (بـيروت: د/ ت) ج١٤، ص ٢٨٤.

٢٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، دار الفكر (بيروت: د/ ت) ج٦، ص٢٩.

٢٤) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، الصحيح، دار الفكر (بيروت: ١٩٨١م) ج٣، ص ٢٨.

٢٥) الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، الأم، دار الفكر (بيروت: ١٩٨٣م) ج٣، ص ٩٢.

٢٦) الصدوق، محمد بن علي (ت٣٨١هـ)، التوحيد، تحقيق: هاشم الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي (قم: د/ ت) ص ٣٨٨.

٢٧) مسـلم، أبـو الحسـين مسـلم بـن الحجـاج النيسـابوري (ت٢٦١هـ)، الصحيـح، تحقيـق: خليـل مأمـون، دار المعـارف (بـيروت: ٢٠١٠م) ج١، ص ٦٩.

٢٨) الباروني، الرقابة المالية، ص ٢٨٥.

٢٩) وناس، زمان عبيد و عبير عبد الرسول، سياسة توازن السوق في فكر الاقتصاد الإسلامي صدر الإسلام أنموذجا، دار الأيام (عمان: ٢٠١٧م) ص١٤٤.

٣٠) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت٢١١هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي (بيروت :د/ ت) ج٤، ص ١٥١ ؛ ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث، مؤسسة إسماعليان (قم: ١٣٦٤ هـ . ش) ج٤، ص ١٣٣.
٣١) البلاذري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد، مكتبة المثنى (بغداد: د/ ت) ج٥، ص ٤٣٣ ؛ ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتاب العربي (بيروت: د/ ت) ج٢، ص ٣٠٩ .
٣٢) وناس، سياسة توازن السوق، ص ١٤٥.
٣٣) مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت٤٢١هـ)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم اماجي، دار سرويش (طهران: ١٣٧٩ ش) ج٢، ص ٤١٤.
٣٤) ينظر: وناس، سياسة توازن السوق، ص ٢٨٣.
٣٥) السرخسي، محمد بن أحمد (ت٤٨٣هـ)، المبسوط، تحقيق: محمد راضي، مطبعة السعادة (مصر: ١٩٦١هـ) ج١٦، ص٧٢ ؛ الكاشاني، علاء الدين أبو بكر الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المكتبة الحبيبة (إسلام آباد: ١٩٨٩م) ج٧، ص ٤.
٣٦) الأعراف، آية ٩٦.
٣٧) ينظر: ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي (بيروت: ١٩٨٨م) ج٤، ص ٢٢٧.
٣٨) البخاري، الصحيح، ج ٣، ص ٦٨.
٣٩) النصر، آية ١-٢.
٤٠) وناس، سياسة توازن السوق، ص ٢٦٩.
٤١) الكليني، محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ)، الفروع من الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية (طهران: ١٣٦٧هـ) ج٥ ، ص ٢٦٠.
٤٢) وناس، سياسة توازن السوق، ص ٢٧٤.
٤٣) مسلم، الصحيح، ج٥، ص ٢٨.
٤٤) وناس، سياسة توازن السوق، ص ٢٧٥.

المصادر والمراجع بطريقة شيكاغو (Chicago)

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

(١)ابن الأثير ، المبارك بن محمد بن محمد الجزري(ت ٦٠٦هـ). ١٣٦٤ هـ. النهاية في غريب الحديث. ش قم. مؤسسة إسماعليان. (بلا).

(٢) ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري(٥٥٥-٦٣٠هـ). (بلا ت). أسد الغابة في معرفة الصحابة. بيروت. دار الكتاب العربي.

(٣) الألباني، محمد بن ناصر. ٢٠٠٠م .صحيح الترغيب والترهيب .الرياض. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع .

(٤) الباروني، عيسى أيوب. ١٩٨٦م. الرقابة المالية في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين. الإسكندرية. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

(٥) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل(ت٢٥٦هـ). ١٩٨١م. الصحيح. بيروت. دار الفكر.

(٦) البلاذري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ). (د/ ت). أنساب الأشراف. تحقيق: محمد حميد. بغداد. مكتبة المثنى.

(٧) البيان النهائي للمؤتمر العربي الأول للرقابة المالية. ١٩٧٧م .المحاسب. العدد ٦. مصدرها نقابة المحاسبين العراقيين.

(٨) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ). (د/ ت). السنن الكبرى. بيروت. دار الفكر.

(٩) السرخسي، محمد بن أحمد(ت٤٨٣هـ). ١٩٦١هـ . المبسوط. تحقيق: محمد راضي. مصر. مطبعة السعادة.

(١٠) الشافعي، محمد بن إدريس(ت٢٠٤هـ). ١٩٨٣م . الأم. بيروت. دار الفكر.

(١١) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام(ت٢١١هـ). (د/ ت). المصنف. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت. منشورات المجلس العلمي.

(١٢) الصدوق، محمد بن علي(ت٣٨١هـ). (د/ ت). التوحيد. تحقيق: هاشم الحسيني. قم. مؤسسة النشر الإسلامي.

(١٣) ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد(ت٦٣٠هـ). (د/ ت). المغني على مختصر الإمام أبي القاسم الخرقي. بيروت. دار الكتاب العربي.

(١٤) الكاشاني، علاء الدين أبو بكر الحنفي (ت ٥٨٧هـ). ١٩٨٩م . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. إسلام آباد. المكتبة الحبيبة.

(١٥) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي(ت٧٧٤هـ). ١٩٨٨م . البداية والنهاية. تحقيق: علي شيري. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

(١٦) الكليني، محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ). ١٣٦٧هـ . الفروع من الكافي. تحقيق: علي أكبر غفاري. طهران. دار الكتب الإسلامية.

(١٧) مسكويه، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت٤٢١هـ). ١٣٧٩ ش. تجارب الأمم وتعاقب الهمم. تحقيق: أبو القاسم اماجي. طهران. دار سرويش.

(١٨) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ). ٢٠١٠م. الصحيح. تحقيق: خليل مأمون. بيروت. دار المعارف.

(١٩) النووي، أبو زكريا محي الدين بن شرف (ت٦٧٦هـ). (د/ ت). المجموع في شرح المهذب. بيروت. دار الفكر.

(٢٠) وناس، زمان عبيد و عبير عبد الرسول. ٢٠١٧م . سياسة توازن السوق في فكر الاقتصاد الإسلامي: صدر الإسلام أنموذجا. عمان. دار الأيام .

(٢١) الكوفي، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الانصاري (ت١٨٢هـ). ١٩٧٩م . كتاب الخراج. بيروت. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

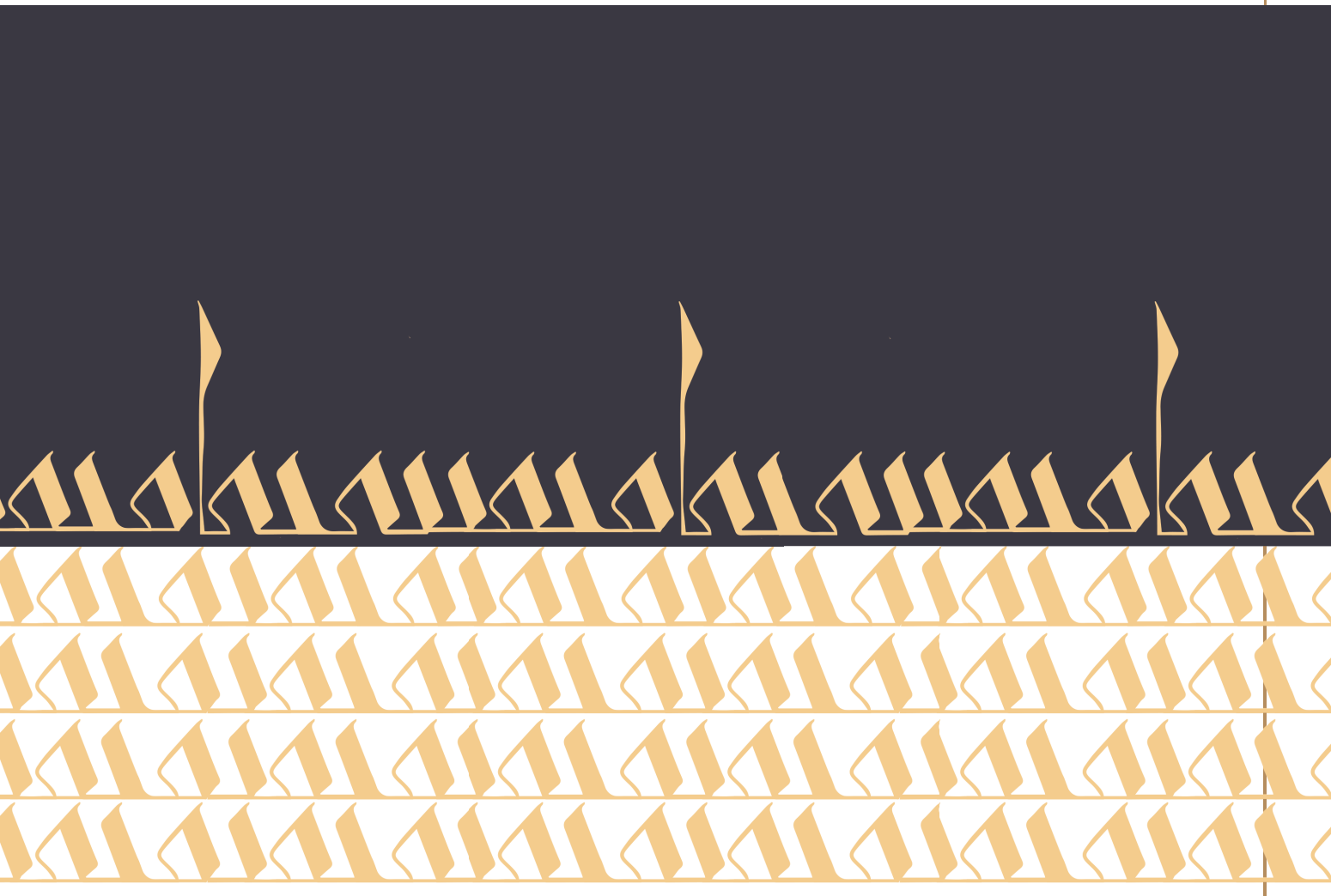

The Financial Control and its Affection

over the Economic Development in the Era of the Prophetic State.

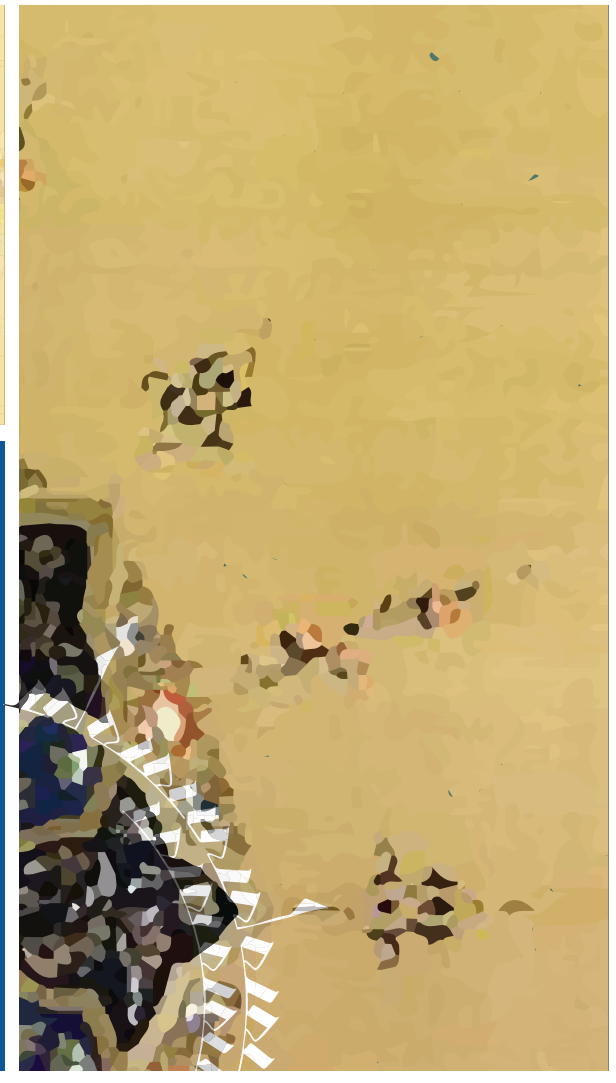

This research is submitted to the software "Turnitin"
Sources and references a way (Chicago)

Prof. Dr. Zaman Obayd Wanass
Iraq/University of Kerbala / College of Education for Human
dr.zamaan@hotmail.com

Abstract

The term of the financial control could be considered as one of the modern economic term of the present day. So, despite the fact that the Qur'anic expressions do not include such these modern economic terms, but these latter ones were widely used as a result for the movement of the funds, possessions and other economic activities. Hence, it could be said that these terms were recently introduced into the Islamic texts. Consequently, the philosophy of the work in accordance with these concepts was not absent in the realistic of the Islamic economic thought and the Prophetic deeds. This could be attributed to the fact that the Godly rules do not barely related to the pragmatism in as much as to the social equity that Prophet Muhammed (pbuh) deeply intended to achieve it.

Introduction

It is acknowledged that the two concepts of 'supervision' and 'growth' are two terms that were shaped recently with the rise of contemporary modes of economics. This may probably lead someone to ask that studying the economics of the Middle Ages – though within the Quranic text – is nothing but a forced attempt to find a place for Islamic economics within the contemporary fields because such terms are coined to describe a modern economic phenomenon. In other words, the complexity of modern life leads to the appearance of such terms.

However, despite the absence of such terms in the intellectual Islamic heritage, the theoretical space of these economic ideas is present in the Quran and the Hadiths of the Prophet. In essence, Islam does not deal with its pragmatic evolutionary aspect, but with the core of the idea that God revealed to Man. The Islamic economic theory that the Prophet practiced was but a divine revelation. Accordingly, this religion did not leave Man to live in absurdity without any guiding constitution. In this respect, though there are is no Islamic terminology that defines this economic sphere, that of monetary supervision and economic growth, the underlying meaning of such theories have been extensively explained and practiced in Islam in both Quran and the Prophetic heritage. Moreover, Quran explained the same ideas using a discourse that matched the understanding of the people of the time. The concept of economic growth and its conditions are encountered in depth, making it universal, applicable in all times and places.

In this respect, this paper is of two parts that explain my hypothesis. Monetary supervision in the time of the Prophet contributed greatly to economic growth. The growth is not a mere hy-

pothesis: it can be observed obviously in the history of the Islamic State and its various economic activities. This state has its Quranic economic ideology by means of which manages the social, political, and economic life of people.

The two parts are as the following:

1-Monetary supervision and its means in the time of the Prophet (peace be upon him and his household) (the era of the State).

2-The consequences of monetary supervision in economic growth.

1-**Monetary supervision and its means in the time of the Prophet (peace be upon him and his household) (the era of the State)**

It is of great importance to depend on fixed standards to show the practicality of the Islamic economic concepts were reliable theories for the growth of the state and the living standards of people, consequently leading to the improvement of the morality of the citizens. This methodology proposes a safe economic policy for states.

The standard is better understood by the definition of monetary supervision that I propose depending on the current economic methodology. Monetary supervision is "a comprehensive scientific methodology that demands a fusion of legal, economic, and accounting administration"[1]. Then, it is important to understand the monetary supervision and its means that the Prophet (peace be upon him) adopted, the ones that correspond with the Quranic methodology. It is also important to present the definition that Al-Barooni[2] proposed under the scope of Islamic Law: "It is the supervision of the methods of earning money and the way it is spent under the light of the Islamic Law".

It is not intended to depend only on religious standards and neglect civil laws. What is sought here is to show the resemblance of the two sides in this specific field. It is worth notifying that the ideological motive of the economy of the state of the Prophet (peace be upon him and his household) is Islam – which is the core of this research – an ideology that leads to the imposition of monetary supervision. In this regard, the concept of the caliphate is the first step of this logic, as is in the Quranic verse: "And when your Lord said to the angels "Indeed I will make upon the earth a successive authority (caliph)"[3]. According to this verse, successiveness or caliphate is the first rule of supervision that controls economic activities, encircling it within the Islamic Law to maintain the economic safety of people physically and spiritually. This is called supervision.

Hereby, God forbade usury. Its danger lies in its manipulation of the borrower's working force to create multiplied excess of capital. This process accumulates the capital at the hands of the

usurer while stopping the growth of the borrower. In other words, the working force of the entire society turns from a positive social development into the accumulation of wealth at the hands of a limited number of people who force their own rules on the local market because of the power they acquired by means of their wealth. This market will turn into a non-sharia market or capitalist market. To rephrase, the quantity of supply and demand, pricing, labor market, the amount of cash in circulation and the price of exchange rate will kneel to their decisions. The usurers will invest their money in this type of moneylending instead of a project that benefits the society. This consequently results in strenuous labor of workers with low wages to give rise to the problem of classism[4]. This justifies God's prohibition of usury. He states in Quran: "Allah will deprive usury of all blessing, but will give increase for deeds of charity: For He loveth not creatures ungrateful and wicked."[5] He also forbade cheating and bribing as part of the mentioned supervision. God states in Quran: "And do not eat up your property among yourselves for vanities, nor use it as bait for the judges, with the intent that ye may eat up wrongfully and knowingly a little of (other) people's property."[6] He also prohibited excess and scrimp. He mentions in Quran: "And let not thy hand be chained to thy neck nor open it with a complete opening, lest thou sit down rebuked, denuded."[7] He, moreover, prevents monopoly. He states in Quran: "And those who garner gold and silver"[8]. These all reveal that supervision is not a mere observation of public capital, the methods by which it grows, and the means by which it is spent, but also the observation of individuals' capitals. Then, the public capital that is acquired by means of Zakat, alms, charities, and tribute must undergo strict supervision. Therefore, God mentions: "and if there be (no more than) the weight of a mustard seed, We will bring it (to account): and enough are We to take account."[9] or "If there be (but) the weight of a mustard-seed and it were (hidden) in a rock, or (anywhere) in the heavens or on earth, Allah will bring it forth: for Allah understands the finest mysteries, (and) is well-acquainted (with them)"[10]. As presented in the verses, all economic activities, whether public or individual, undergo the domain of supervision.

Therefore, Quran designated certain economic regulations and laws. The overall goal is to designate a just system of expenditure within the limit of individuals' need according to their income to create a perfect economic balance, a prerequisite of social just growth among the members of the society. One of the best realizations of this theory is the state of the Prophet because all the methods of collecting the money and then spending it underwent the Islamic economic regulations and supervision.

In the Prophetic state, supervision meant recognizing the sources of public income, which are as the following:

1.Zakat (Charity): this includes the four yields and the regulated charity of money, as mentioned in Quran: "Of their goods, take alms, that so thou might purify and sanctify them"[11]

2.Spoils of war: as clarified in Quran: "And know that out of all the booty that ye may acquire (in war), a fifth share is assigned to God,- and to the Messenger, and near relatives, orphans, the needy, and the wayfarer,- if ye do believe in God and in the revelation We sent down to Our servant on the Day of Testing,- the Day of the meeting of the two forces. For God hath power over allthings."[12]

3.Spoils that are acquired without war.

4.Spoils that God gifts to the Prophet (Al-Nafal): religious scholars believe that it is the booty of war that the Prophet (peace be upon him and his household) gifts to the warriors. However, originally it means any land or property that does not belong to any individual nor it is a possession of the public. In other words, it is God's gift to the Prophet (peace be upon him and his household). In his turn, the Prophet determines what to be done with those properties by the public benefit. God states in Quran: "They ask thee concerning (things taken as) spoils of war. Say: "(such) spoils are at the disposal of God and the Messenger: So fear God, and keep straight the relations between yourselves: Obey God and His Messenger, if ye do believe."[13] In this regard, the methods of supervision are clarified in the above verses, which are as the following:

a.To force the regulating system to control the economic activities, and this system is Islam.

b.To regulate the budget of the state or government and its properties according to this system.

c.To force the means of supervision by certain specialized observers.

d.To detect the economic activities that function out of the borders of the system to maintain the economic safety of the society and its growth to sustainability.

e.To control the public economic activities.

f.To construct Man following the moral system of Islam.

These regulations are inspired by the procedures that the Prophet (peace be upon him) carried out in his state in Medina, as will be clarified later.

Then, the sources of income of the Prophetic state are regulated by Quran according to the Islamic economic ideology. The Prophet (peace be upon him and his Household) designated a rule with which the people of Medina had to abide: "Any people that withhold from paying alms (Zakat), God will curse them with famine"[14]. He also stated: "Whenever alms is mixed with any

other money, it will spoil it". This proposes that the Prophet (peace be upon him and his Household) moved on to designate the means of collecting the regulated alms. In other words, it was not optional. Regulative methods moved further to define the means of spending those resources. The Quran states: "Alms are for the poor and the needy, and those employed to administer the (funds); for those whose hearts have been (recently) reconciled (to Truth); for those in bondage and debt; in the cause of God, and for the wayfarer: (thus is it) ordained by God, and God is full of knowledge and wisdom."[15] The Prophet (peace be upon him and his Household) here has the responsibility of observing the smoothness of abiding by the divine orders. This mission was carried out also by his representatives who were well known with piety and awareness of the religious instructions because this is a very critical issue and people might be exposed to injustice if unqualified individuals take the lead.

Accordingly, the Prophet regulated the means of collecting the funds in addition to alms. As for booty, the Quran explains its ways of spending: "And know that out of all the booty that ye may acquire, a fifth share is assigned to God,- and to the Messenger, and near relatives, orphans, the needy, and the wayfarer,- if ye do believe in God and the revelation We sent down to Our servant on the Day of Judgement,- the Day of the meeting of the two forces. For God hath power over all things."[16] As for Fai' part of which is allotted to the Prophet is clarified in the following verse: "And whatever spoils of war Allah has given to His Messenger from them, you hastened on neither horse nor camel against them, but Allah gives His Messengers authority over whom He will. Allah is Powerful over all things."[17] This refers to the lands that were not ceased by force, as the land of Fadak, or the booty of the Muslims in Kaibar the part of which was ceased by force. They were part of the spoils of the Muslims which were shared with the Jews. They were not a public share of the Muslims. This also applies to the lands of Iraq when the second Caliph Omar bin Al-Katab wanted to divide them among the warriors only, but Imam Ali (peace be upon him) advised him to make it public among all Muslims and their offspring. This is narrated in *Al-Karaj* by Abu Yousif Al-Qadi[18]. Imam Ali justified his opinion by the Quran: "What God has bestowed on His Messenger from the people of the townships,- belongs to God,- to His Messenger and to close relatives and orphans, the needy and the wayfarer; so that it may not (merely) make a circuit between the wealthy among you."[19]

So, Anfal or the spoils that are taken without battle are possession of God and his Prophet. They are spent in a way that improves the economic status of people. The Quran mentions: "They ask thee (O Muhammad) of the spoils of war. Say: The spoils of war belong to God and the Messenger, so keep your duty to God, and adjust the matter of your difference, and obey God and His

Messenger, if ye are (true) believers."[20] Thus, the collectors must collect the money and supervise the means of spending them under the order of the leader.

Other types of spoils taken without battle are taxes paid by Muslims and Jizya or taxes paid by the people of Dima (non-Muslims living in Islamic states), as mentioned in the Quran: "until they pay the tribute readily with humiliation"[21]. Jizya is paid in return for the services they enjoy within the Islamic state. These funds are spent on public services for all the Muslims in the Islamic world.

As for the services, they are manifested in different ways, like the security the authority provides for non-Muslims. As for the Muslims, they pay Zakat or Kums in return for those services.

In addition to supervising its operators, the state also observes the functioning of the market and money transaction. Business and trading, and collecting the designated share of the money is the core attention of the economic instructions of the Islamic state. As an example, Abdullah bin Omar narrates: "The Prophet ordered me to bring a machete… so he and his companions went to the market. There were vessels of wine brought from Syria. He ordered me to break all the vessels"[22]. As for monopoly, the Prophet stated: "Only a wrong-doer does monopoly"[23]. Practically, he confronted any attempt of monopoly or purchasing from the caravans before arriving at the city to sell it with higher prices[24], or sales representative who sell their goods with higher prices[25] or piling up a specific good to sell later with multiplied prices[26]. The Prophet (peace be upon him and his Household) once ceased the piled up goods and sold them by force to the people.

It is also narrated that once the Prophet (peace be upon him and his Household) was passing through a market when he found a vessel of food. He got his hand through and touched some wetness. He told the man: "what is this?" He said: "it rained over it". The Prophet said: "why didn't you put it upside down so that people can see it before buying it; whosoever cheats us, he is not from us".[27]

Types of Financial Supervision in the State of the Prophet (Peace be upon him)

a. The Power of Enquiry and Timing Supervision

The Prophet (peace be upon him and his Household) used prior and later supervision. He prevented cheating, damage, monopoly, usury, trading forbidden goods, and other procedures that prevent any possible error.[28]

As for the later supervision, it is the procedure that comes after spending money that aims to punish and discipline those who transgress the legal borders.

b.Supervising the Executive Authority

It is the supervision of the political and legislative authorities over the executive authority, represented by the Prophet (peace be upon him and his Household) himself in the state of Medina.[29]

Financial supervision was in essence an independent sector that fell within the authority of the broader economic unit of the state. It observes the functioning of economic procedures, protecting the belongings of the state from any possible harm.[30]

c.Financial Inquiry and Supervision

It is the supervision of the market, a mission that the Prophet (peace be upon him and his Household) himself took. When the Islamic State expanded to other territories, he designated several deputies to observe the market in all the corners of the state. For instance, In Mecca Said bin Said bin Al-Asi was in charge of market supervision after the conquest of Mecca in 8 A.H.[31] When he was martyred in the same year in Taif, his brother Abdullah bin Said succeeded him until 11 A.H.[32]

The Prophet (peace be upon him and his Household) did not simply appoint any individual, but he chose very carefully and under strict conditions to assure the realization of the Sharia Law. Chief among these conditions is to be Muslim, adult, free, the man of reason and mind, decisive, strict at abiding by religious instructions, knowledgeable of Sharia Law, impartial and expert at economic issues, and refrains from accepting any gift.[33]

Then, the above are the sources of income and expenditure according to the Islamic economic ideology and the methods of supervising them. The following display their effect on the economic growth in the State of the Prophet (peace be upon him).

2. The Effect of Financial Supervision on Economic Growth

In the State of the Prophet (peace be upon him and his Household), financial supervision had a fundamental effect on the economic growth of the State, including different corners like agriculture, good production, and trading. Moreover, among the functions of this supervision is controlling the income of individuals as a result of their capital and hard work. The states proposed certain laws upon which people could rely to grow their business. Thus, the money movement in the market depends on the amount of income and expenditure. In other words, the amount of income and capital defines the overall policy of market and employment. The money movement

that we mean is manifested in different forms, among which is the in-kind capital. Circulating these kinds of income in the market will lead to rapid growth and improvement of the workforce. For example, the income that is created through alms and One-Fifth of alms (Khums) is used to improve the functioning of production infrastructures, like farms and means of irrigation. These funds may also be paid directly to individuals to improve their living standards. This entire process will circulate money with the market, resulting in various forms of economic improvement.

According to the Islamic perspective, economic growth does not only depend on production improvement, but also on a just system that distributes money fairly, which is part of social stability. Economic growth is connected directly to social stability. This is obvious in the form of individuals' income. This just system rewards everyone according to the efforts he spends in his work. It also improves different economic sectors in the government.[34] The Prophet (peace be upon him and his Household) once stated: "One hour of being just to people is better than seventy years of exhausting worship"[35] Abiding to the divine instructions guarantees fair collecting and distribution of funds among people. The Qurans states: "If the people of the towns had but believed and feared God, We should indeed have opened out to them (All kinds of) blessings from heaven and earth; but they rejected (the truth), and We brought them to book for their misdeeds."[36] Belief here refers to abiding by divine instructions. For example, the living standards in Kaibar and Medina after the conquest became much different from before the conquest.[37]

Accordingly, the living standards of the Muslims improved greatly. All the Muslims in Medina became part of the workforce as some history books mention that "there is no house that does not farm"[38]. The workforce was increasing as the converts to Islam were increasing. God states: "When comes the Help of God, and Victory, And thou dost see the people enter God's Religion in crowds,"[39], as well as the expansion of the Islamic State, led to the increase of State's income. At the same time, the Prophet (peace be upon him and his Household) was not satisfied with mere supervision, but also he sought to propose practical rules to increase the range of productivity[40]. In other words, the Islamic economic ideology attempts at increasing the range of productivity. The Prophet once stated: "Harvest is the reward of the farmer who strived hard"[41]. The above-mentioned Quran's verses also clarify the means of increasing income and spending it properly. Additionally, these verses proposed a better understanding of agriculture, goods production, and trading. This was a breakthrough in that culture that resented farming and handcrafts and preferred only trading and livestock. It also convinced the same people to avoid monopoly, deception, raising prices, usury, stealing from the State's budget. It encouraged people to

invest their money in useful projects, like farming. Islam urged people to avoid freezing and piling up money and free them into the market.[42]

The Prophet (peace be upon him and his Household) encouraged people to turn into farming: "Any Muslim who plants anything and a beast or a bird eats from it, he will be rewarded divinely"[43]

The Prophet (peace be upon him and his Household) also prevented the statesmen from using their power at intervening in the market. The individual's rights were equal in the market. Islam guaranteed the rights of ownership and a free market while preserving public benefit and others' rights[44]. This policy improved production and free trading, which finally resulted in economic and social betterment.

The summary statement is that Islam proposed a system of supervision over the circulation of funds that results in real economic growth and that the State of the Prophet is the best example of the realization of these theories. These policies and theories led to the expansion of the Islamic State to cover Iraq, south of Syria, and Yemen within only ten years after the Prophet migrated to Medina.

Conclusion

The Islamic economic theory and its means of financial supervision guarantee economic improvement. The State of the Prophet is the best example of the realization of this theory and the related instructions in Sharia Law. This theory turned the Arabs from a small desert group into a wide developed nation with a developed system of ideas in all aspects of life. This achievement took only ten years from the Prophet (peace be upon him and his Household) after he migrated to Medina, a period within which he could expand his authority over Iraq, south of Syria, and almost Yemen as well.

Endnotes

1- The Final Report of the First Arab Confrence of Financial Supervision. Al-Muhasib by Iraqi Accountants Syndicate, Vol 6, 1977, p. 121.
2- Al-Barooni, Isa Aioub, Financial Supervision in the State of the Prophet and Caliphs. Al-Dawa Al-Islamia Association. Iskandaria 1986, p. 11.
3- Sura Al-Baqara, verse 30.
4- Developed countries tend to compensate their economic failure by imposing higher taxes or by draining the recourses of other developing countries. The third world countries became the only victims of this failure.
5- Al-Baqara, verse 276.
6- Al-Baqara, verse 188.
7- Al-Isra, verse 29.
8- Al-Tawba, verse 34.
9- Al-Anbia, verse 47.
10- Luqman, verse 16.
11- Al-Tawba, verse 103.
12- Al-Anfal, verse 41.
13- Al-Anfal, verse 1.
14- Al-Albani, Muhammed bin Naser. Sahih Al-Targeeb wa Al-Tarheeb. Al-Ma'aref Publication, Riyadh, 2000, vol 1, p 467.
15- Al-Tawba, verse 60.
16- Al-Anfal verse 41.
17- Al-Hashr, verse 6.
18- See Abu Yousif Yakoub bin Ibrahim (died 182 A.H.) The Book of Taxes, Al-Ma'rifa Publishing House, Beirut, 1979, p 28 onward.
19- Al-Hashr, verse 7.
20- Al-Anfal, verse 1.
21- Al-Tawba, verse 29.
22- Ibn Qudama, Muwafaq Al-Deen Abu Muhammed Abdullah bin Ahmed (died 630 A.H.) Al-Mugni ala Muktasar Imam Abi Al-Qasem Al-Kharqi. Al-Arabi Publishing House, Beirut, vol 5, p. 447. And Al-Nawawi Abu Zakaria Muhi Deen bin Sharaf (died 676 A.H.) Al-Majmoo' fi Sharh Al-Hathab. Al-Fikr Publishing House, Beirut, vol 14, p. 284.
23- Al-Baihaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Husain (died 458 A.H.). Al-Sonan Al-Kubra. Al-Fikr Publishing House, vol 6, p. 29.
24- Al-Bukari, Abu Abdullah Muhammad bin Islamil (died 256 A.H.) Al-Sahih. Al-Fikr Publishing House, Beirut, 1981, vol 3, p. 28.
25- Al-Shafi'I, Muhammad bin Idris (died 204 A.H.). Al-Um. Al-Fikr Publishing House, Beirut, 1983, vol 3, p. 92.
26- Al-Sadooq, Muhammad bin Ali (died 381 A.H.). Al-Tawheed. Ed. Hashim Al-Husaini. Islamic Publishing House. Qom, p. 388.
27- Muslim, Abul Hasan bin Al-Hajaj Al-Naisaboori (died 261) Al-Saheeh. Ed. Kaleel Mamoon. Al-Ma'arif Publishing House, Beirut, 2010, vol 1, p. 69.

28- Al-Barooni, Al-Raqaba Al-Malia, p. 285.
29- Wanas, Zaman Ubaid, and Abeer Abdul Rasool. Market Balance Policy in the Theory of Islamic Economy: A Study of Early Islamic Era. Al-Aiam Publishing House, Amman, 2017, p. 144.
30- Al-San'ani, Abdul Razaq bin Humam (died 211 A.H.) Al-Musanaf. Ed. Habibu Rahman Al-Adami. Al-Majlis Al-Elmi Publishing House, Beirut, vol 4, p. 151. And Ibn Al-Atheer, Al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad Al-Jazari (died 606 A.H.). Al-Nihaia fi Garib Al-Hadith. Ismailian Foundation. Qom, vol. 4, p. 133.
31- Al-Balatheri, Ahmad bin Yahya (died 279). Ansab Al-Ashraf. Ed. Muhammad Hamid, Al-Muthana Publishing House, Baghdad, vol 5, p. 433. And Ibn Al-Atheer. Usdul Gaba fi Marifat Al-Sahaba. Al-Arabi Publishing House, Beirut, vol 2, p. 309.
32- Wanas, Policy of Market Balance, p. 283.
33- Maskawa, Ahmad bin Muhammad bin Yakoub, (421 A.H.) Tajarob Al-Umam wa Ta'aqob Al-Himam. Ed. Abul Qasem Amaji. Sarwish Publishing House, Tehran, 2001, vol. 2, p. 414.
34- See Wanas, Policy of Market Balance, p. 283.
35- Al-Saraksi, Muhammad bin Ahmad (died 483 A.H.). Al-Mabsoot. Ed. Muhammad Radi. Al-Sa'ada Publishing House, Egypt, 1961, vol. 16, p. 72. And Al-Kashani, Abu Bakr Ala Al-Deen Abu Bakr Al-Hanafi (died 587 A.H.). Bada'e Al-Sana'e fi Tarteeb Al-Shara'e. Al-Habiba Publishing House, Islam Abad 1989, vol. 7, p. 4.
36- Al-Araf, verse 96.
37- See Ibn Al-Katheer Imad Al-Deen Abul Fida Ismail Al-Damashqi (died 774 A.H.). Al-Bidaia wa Al-Nihaia. Ed. Ali Shiri. Ihia Al-Turath Al-Arabi Publishing House, Beirut, 1988, vol 4, p. 227.
38- Al-Bukari, Sahih, vol. 3, p. 68.
39- Al-Nasr, verse 1-2.
40- Wanas, Policy of Market balance, p. 269.
41- Al-Kulaini, Muhammad bin Yakoub (died 329 A.H.). Al-Foro' min Al-Kafi. Ed. Ali Akbar Gafari. Al-Kutub Al-Islamia Publishing House, 1989, vol. 5, p. 260.
42- Wanas, Policy of Market Balance, p. 274.
43- Muslim, Al-Sahih, vol. 5, p. 28.
44- Wanas, Policy of Market Balance, p. 275.

Sources and references a way (Chicago)

References:

The Holy Quran

1. Ibn Atheer, Al-Mubarak bin Muhammed bin Muhammed Al-Juzori (died 606 A.H.). 1364 A.H. Al-Nihaia fi Garib Al-Hadith. Qom. Ismailian Publishing House. (Bela).
2. Ibn al-Atheer, Izz al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad al-Jazari (555-630 AH) (without) The Lion of the Forest in the Knowledge of the Companions. Beirut. Arab Book House.
3. Al-Albani, Muhammed bin Nasir. 2000.Sahih Al-Targeeb wa Al-Tarhib. Al-Maarif Publishing House, Ryadh.
4. Al-Barouni, Isa Ayob. 1986. Monetary Supervision in the Era of the Prophet and the Succeeding Caliphs. Alexandria. Al-Dawa Al-Alamia Organization.
5. Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammed bin Ismail (died 256 A.H.). 1981.Al-Sahih. Beirut.Al-Fikr Publishing House.
6. Al-Balatheri, Ahmed bin Yahya (died 279 A.H). (Bela). Ansab Al-Ashraf. Ed. Muhammed Hamid. Baghdad .Al-Muthana Library.
7. The Final Manifesto of the first Arab Conference for Monetary Supervision. 1977.Accounting. no. 6. referred to by the Iraqi Accountant Syndicate.
8. Al-Baihaqi, Abu Bakr Ahmad bin Al-Husain (died 458 A.H.). (Bela). Al-Sunan Al-Kubra, .Beirut. Al-Fikr Publishing House.
9. Al-Sarakhsi, Muhammed bin Ahmad (died 483 A.H.). 1961. Al-Mabsoot. Ed. Muhammed Radi. Egypt. Al-Saada Press.
10. Al-Shafei, Muhammed bin Edris (died 204 A.H.). 1983.Al-Um. Beirut. Al-Fikr Publishing House.
11. Al-Sanani, Abdul Razaq bin Humam (died 211 A.H.). (Bela). Al-Musanaf. Ed. Habib Al-Rahman Al-Adami. Beirut. Al-Majlis Al-Elmi Press.
12. Al-Sadooq, Muhammed bin Ali (died 381 A.H.). (Bela). Al-Tawheed. Ed. Hashim Al-Husaini. Qom. Al-Nashr Al-Islami Publishing House.
13. Ibn Qudama, Muwafaq Al-Deen Abu Muhammed Abdullah bin Ahmed (died 630 A.H.). Al-Mugni ala Mukhtasar Al-Imam Abi Al-Qasim Al-Kharqi. Beirut.Al-Kitab Al-Arabi Publishing House.
14. Al-Kashani, Ala Al-Deen Abu Bakr Al-Hanafi (died 587 A.H.). 1989.Badae Al-Sanaei fi Tarteeb Al-Sharaei. Islam Abad. Al-Habiba Library.
15. Ibn Katheer, Imad Al-Deen Abul Fida Ismail Al-Dameshqi (died 774 A.H.). 1988.Al-Bidaia wa Al-Nihaia. Ed. Ali Shiri. Beirut.Ehia Al-Turath Al-Arabi Publishing House.
16. Al-Kulaini, Muhammed bin Yaqoub (died 329 A.H.). 1367 A.H. Al-Forou min Al-Kafi. Ed. Ali Akbar Ghafari. Tehran. Al-Kutub Al-Islamia Publishing House,
17. Miskawa, Ahmad bin Muhammed bin Yaqoub (died 421 A.H.). 1379 A.H. Tajarub Al-Umam wa Taaqub Al-Himam. Ed. Abul Qasim Amaji. Tehran. Sarwish Publishing House.
18. Muslim, Abul Husain Musim bin Al-Hajaj Al-Naisaboori (died 261 A.H.). 2010. Al-Sahih. Ed. Khalil Mamoon. Beirut. Al-Marif Publishing House.
19. Al-Nawawi. Abu Zakaria Muhi Deen bin Sharaf (died 676 A.H.). (Bela). Al-Majmoo fi Sharh Al-Hathab. Beirut. Al-Fikr Publishing House.
20. Wanas, Zaman Ubaid and Abeer Abdul Rasool. 2017. Politics of Balancing the Market in the Islamic Economy: A Study of the Dawn of Islam. Amman. Al-Ayam Publishing House.
21. Al-Kufi, Abu Yousif Yaqoob bin Ibrahim (died 182 A.H.). 1979. Kitab Al-Kharaj. Beirut. Al-Marifa Publishing House.

NABIYUNA

Le contrôle financier et son impact sur le développement économique L'ère de l'État du Prophète (sawas), une étude selon le Saint Coran

Cette recherche est soumise au logiciel "Turnitin"
Sources et références de style «Chicago»

Prof. Dr. Zaman Obayd Wanass

Irak/ Université de Karbala /faculté de l›éducation et des sciences humaines
dr.zamaan@hotmail.com

Résumé

Il n'est pas étonnant que les concepts du contrôle et du développement sont conçus comme des termes de la modernité économique de notre époque actuelle. C'est ce qui conduit certains à dire : le fait d'étudier l'économie du Moyen Âge – alors que nous abordons les textes coraniques pour les examiner - est un travail dans lequel ces concepts ont été insérés et dans la réalité du mouvement de la pensée économique islamique, en décrivant que ces mots et concepts sont venus en réponse à la circulation de l'argent et du marché, et au développement de l'économie à nos jours.

La nature du développement de la vie et de la croissance des expériences humaines et la complication qui a marqué le mouvement de l'activité économique étaient le seul garant de l'émergence de ces schémas et de leurs concepts

Cependant, nous disons que, malgré que ces mots n'existent pas dans les textes islamiques, la philosophie d'en faire usage n'est pas absente de la réalité du texte coranique et de la nature de la noble œuvre prophétique et de ses décisions dans la pensée économique islamique, parce que la question dans son essence va au-delà du pragmatisme de l'événement et de l'impératif du développement humain, mais plutôt liée au jugement d'Allah "Le Tout-Puissant", parce que la théorie économique islamique selon laquelle le Prophète(sawas) agissait à la lumière de ses exigences, est une croyance liée au commandement d'Allah " que Son nom soit Exalté "

Par conséquent, cette doctrine n'a pas voulu, dans sa théorie, laisser la personne vivre en vain sur la terre, sans lui imposer des règles qui assurent la continuation de son espèce, ainsi qu'au-delà de notre présent, et pour cela nous disons : malgré que ce terme n'existe pas, les concepts économiques du contrôle financier et du développement économique sont en vigueur à partir de l›obligation que pose son sens, que ce soit dans le texte du Coran ou dans les déclarations Prophétiques, même si les méthodes de censure étaient différentes à cette l'époque-là, parce qu'elles étaient, par leur nature, imitant la réalité de cette époque, et cela vaut également pour la nature du développement et les progrès vers la croissance et ses outils qui parrainent cet événement, et la profondeur de la pensée économique qui existe en elle et qui la rend apte à être appliquée à tout moment et en harmonie avec toute nouveauté dans le mouvement de l'activité économique humaine.

Cette présentation de notre recherche se compose donc de deux axes par lesquels nous expliquons notre hypothèse : (le contrôle financier à l'époque du noble Prophète avait un effet sur le développement économique) et que le développement économique dans l›État du Prophète (sawas) n'est jamais seulement une hypothèse, mais plutôt une réalité qui se manifeste par la construction d'une société qui a des frontières, terre, gouvernance et un État dont les revenus sont basés sur le pouvoir de sa société, et dans divers aspects des activités

économiques, et adopte une décision d'idéologie pour la nature différente de la vie - politique, économique et sociale - et cette idéologie est la pensée islamique définie par les dispositions du Saint Coran.

Les deux sujets sont:

1-Le contrôle financier et ses moyens à l›ère du Prophète sawas) (l'époque de l'État) :)

2- L'effet du contrôle financier sur le développement économique:

Le contrôle financier et ses moyens au temps du Prophète (sawas) (l'époque de l'Etat) :

Il est important d'établir une véritable norme pour notre travail afin de prouver l'exactitude de notre affirmation, selon laquelle les concepts d'économie présentés représentent, d'une manière pratique, une méthode et un objectif de développement pour lesquels l'État a cherché à atteindre le bien-être et le développement de la société, et le progrès de l'âme humaine, que ce soit par le biais des valeurs et des principes, ou par l'acquisition de diverses compétences économiques et leur développement durable, et aussi en s'efforçant d'atteindre la sécurité économique.

La norme que nous présentons est évaluée en fournissant une définition du contrôle financier, afin qu'elle soit basée sur l'action qui était en cours à l›époque, selon sa philosophie économique, ce que nous entendons en disant à l›heure actuelle (contrôle financier).

Le contrôle financier signifie une approche scientifique globale qui nécessite une intégration entre les concepts juridiques et économiques et la comptabilité de gestion)[1].

Ensuite, nous abordons la question du contrôle financier et de ses moyens que le Prophète (sawas) a suivis, conformément à l'approche coranique et les dispositions de sa décision, mais avant de passer au contenu de cet objectif, nous trouvons également important de mentionner la définition donnée par al-Baroni [2] à ce concept à la lumière de la législation islamique. Il a dit que : « le Contrôle est exercé sur les moyens du gain et les ressources financières, et sur les méthodes pour en disposer ou les établir dans le cadre de la loi islamique ».

Il est à noter que nous n'avons pas l'intention, à vrai dire, de le rendre normatif en disant que le contrôle repose sur des lois positives, non divines, mais elles sont similaires en termes d'approche des lois, en imposant une supervision dirigée pour la réalisation du développement humain, donc l'idéologie qui animait l'économie dans l'État du Prophète (sawas) était le dogme islamique - qui fait l'objet de la recherche - ainsi que le pilier des activités économiques selon cette théorie qui mène à la nécessité d'imposer la censure.

C'est pourquoi la notion de " rendre l'homme un vicaire sur Terre " est le premier point de départ.

Le Tout-Puissant a dit : « Lorsque Ton Seigneur confia aux Anges: «Je vais établir sur la terre un vicaire «Khalifa». (3)

Ainsi, cette notion, avec ce qu'il en résulte du travail, est devenu la première règle pour l'existence ou l'accomplissement de l'exigence de contrôle, attachée à la promulgation de lois contraignantes pour le mouvement de l'économie d'une part et pour les moyens de contrôle, et à ramener l›économie à son véritable objectif selon la loi d'Allah (Le Tout-Puissant), pour préserver le genre humain et faire progresser l'âme moralement et financièrement, et que tout cela est appelé "censure".

Par conséquent, Allah interdit d'exercer l'usure. Son danger réside dans le fait qu'elle consume la force du débiteur pour obtenir un surplus d'argent pour le capital en multiples de celui-ci. Le fait que l'usure est concentrée chez l'usurier entrave la croissance du capital de l'emprunteur.

Par conséquent la main-d'œuvre de la communauté se transforme d'une force utile pour la nation, en la poussant à réaliser le développement puis la croissance économique de la société, à la concentration de l'argent entre les mains de personnes qui auront la capacité d'imposer leurs règles appropriées pour gérer le marché local par disposer de leur argent.

Ce marché s'écarte donc des règles de la législation, alors que le mouvement du marché se rapporte au capital. La quantité de l'offre et de la demande, le prix, le marché du travail, la quantité d'argent en circulation et ses taux de change y sont soumis.

Ils vont faire le monopole de l'argent sur cette base, au lieu de l'investir dans l'intérêt public, et d'investir de l'argent vers des intérêts privés au lieu de la nation et de l'État.

De plus ceci transforme la main-d'œuvre de la société en un travail ardu pour un salaire bas, ce qui conduit finalement à une différence dans les équilibres sociaux (4), et de ce fait Allah (Le Tout-Puissant) interdit l'usure et dit : « Allah anéantit l›intérêt usuraire et fait fructifier les aumônes. Et Allah n›aime pas le mécréant pécheur.» (5).

Puis il a interdit la fraude et le pot-de-vin. Ceci fait partie du contrôle antérieur. Allah a dit : « Et ne dévorez pas mutuellement et illicitement vos biens, et ne vous en servez pas pour corrompre des juges pour vous permettre de dévorer une partie des biens des gens, injustement et sciemment.» (6), ou de suivre le gaspillage .

Allah a dit : «Ne porte pas ta main enchaînée à ton cou [par avarice], et ne l'étend pas non plus trop largement, sinon tu te trouveras blâmé et chagriné.» (7). Ainsi de même pour le monopole : « A ceux qui thésaurisent l›or et l›argent »(8)

Il s'avère donc que la surveillance ne concerne pas seulement l'action du capital de l'État,

les méthodes de possession et de dépense, mais plutôt le capital des individus de la nation. Tout cela tombe sous le contrôle de l'Imam et de son personnel qu'il a nommé conformément aux règles de la Charia.

Par conséquent, les revenus publics de l'État, y compris la zakat, les butins, les recettes fiscales, etc., sont tous soumis à un contrôle rigoureux.

Allah a dit : «fût-ce du poids d'un grain de moutarde que Nous ferons venir. Nous suffisons largement pour dresser les comptes.» [9], et : « Ô mon enfant, fût-ce le poids d›un grain de moutarde, au fond d›un rocher, ou dans les cieux ou dans la terre, Allah le fera venir ». [10]

De même, les activités des individus sont soumises aux mêmes mesures.

Le Noble Coran, avec les lois qu'il édicte pour juger, n'a pas laissé en vain l'argent que disposent les gens. Il a défini les contrôles des transactions économiques et les méthodes de contracter. Au contraire, l'individu est soumis au châtiment lorsqu'il viole les normes du travail légal.

Le but est de réaliser une dépense juste qui serait en fonction des besoins, après que le revenu soit équilibré. Ceci afin de créer un véritable équilibre entre le revenu et la dépense -la consommation -, lequel conduit la nation à une vraie croissance égale entre tous ses citoyens.

La forme la plus conforme aux lois coraniques est la Sira prophétique, l'ère de l'État. Tous les moyens de la gestion, la collecte de l'argent et le fait de le redépenser sont soumis aux systèmes que la pensée islamique économique et le contrôle mettent en œuvre.

Par conséquent, on peut dire que le plan du contrôle se situe, à l'ère de l'État du Prophète, en déterminant les revenus publics, et c'est selon la loi islamique :

1- La Zakat : y compris les quatre rendements et la zakat. Allah a dit : «Prélève de leurs biens une Sadaqa par laquelle tu les purifies et les bénis » [11]

2-les butins : «Et sachez que, de tout butin que vous avez ramassé, le cinquième appartient à Allah, au messager, à ses proches parents, aux orphelins, aux pauvres, et aux voyageurs (en détresse), si vous croyez en Allah et en ce que Nous avons fait descendre sur Notre serviteur, le jour du Discernement : le jour où les deux groupes s'étaient rencontrés, et Allah est Omnipotent » [12].

3-L'argent des butins

4- L'argent du butin : à cet égard, les juristes ont précisé que ce verset se réfère à ce que le Prophète (sawas) donne au combattant des butins de la guerre, mais cela renferme, en origine, chaque terre ou intérêt à l›écart du public, que ce soit un butin privé ou pour la nation, tout cela tombe sous le terme de terre accordée par Allah à Son Prophète (sawas), afin de

déclarer son avis pour l'intérêt public. Allah a dit : «Ils t'interrogent au sujet du butin. Dis : «Le butin est à Allah et à Son messager.»

Craignez Allah, maintenez la concorde entre vous et obéissez à Allah et à Son messager, si vous êtes croyants.» [13]. Dans ce sens le contrôle a précisé en résumé :

1-Imposer l'idéologie du contrôle pour établir les dispositions du contrôle des activités économiques, et cette idéologie est représentée par le dogme islamique.

2-Contrôler la gestion des fonds publics, des biens et des activités conformément à cette idéologie.

3-Imposer des outils pour contrôler des dépenses par les comptables et des observateurs.

4-Maîtriser l'argent dispensé à l'extérieur , en fonction du besoin important de la nation, afin de satisfaire en permanence les besoins urgents de la société tout en préservant les conditions de sa construction développementale afin d'atteindre la durabilité (dépenses)

5-Contrôle et suivi des activités économiques générales de la société.

6-Construire une âme humaine juste qui agit selon la loi d'Allah (Gloire à Lui).

Ces déterminants sont basés sur les actions réelles du Prophète (sawas) à Médine, comme nous l'expliquerons plus tard.

Les revenus de l'Etat de la Prophétie seront donc ce que nous avons dit auparavant, lesquels définis par le Noble Coran - l'idéologie économique islamique - dans laquelle le Messager (sawas) a ordonné à la communauté de Médine de remplir le droit d'Allah sur eux, en les exhortant : (chaque peuple qui ne s'acquitte pas de la Zakat Allah les épreuve de manquer leurs années)[14], il a dit aussi : « lorsque l'aumône est mélangée avec une autre somme d'argent, sa bénédiction serait éliminée».

Cela signifie que le Prophète(sawas), outre les conseils qu'il a dispensés, il a mis en œuvre des dispositifs de sa collecte, selon les lois de la Charia, et de tout type, et que la collecte ne serait pas en choix. Les voies de sa dispense est définies par ce verset : « Les Sadaqâts ne sont destinés que pour les pauvres, les indigents, ceux qui y travaillent, ceux dont les cœurs sont à gagner (à l'Islam), l'affranchissement des jougs, ceux qui sont lourdement endettés, dans le sentier d'Allah, et pour le voyageur (en détresse). C'est un décret d'Allah! Et Allah est Omniscient et Sage.» [15]

Il n'y a pas donc de place pour déformer les voies où ils sont dépensés, et ce qui incombe au Prophète (sawas), sauf pour la surveillance, directe ou par l'intermédiaire de ses ouvriers, et il est utile de mentionner que ce sont ceux dont les biographies étaient connues pour leur bonté, et la haute connaissance des limites de la charia, car on craint que ceux qui collectent les argents oppriment les gens au temps de la collecte.

Par ce moyen, le revenu et la dispense ont été réglés sur la base dont nous avons parlé, les revenus à côté de la Zakat ? les butins sont définis par ce noble verset : ««Et sachez que, de tout butin que vous avez ramassé, le cinquième appartient à Allah, au messager, à ses proches parents, aux orphelins, aux pauvres, et aux voyageurs (en détresse), si vous croyez en Allah et en ce que Nous avons fait descendre sur Notre serviteur, le jour du Discernement : le jour où les deux groupes s'étaient rencontrés, et Allah est Omnipotent » [16].

Concernant le butin, il y a celui propre au Messager d'Allah : « Le butin provenant de leurs biens et qu'Allah a accordé sans combat à Son Messager, vous n'y aviez engagé ni chevaux, ni chameaux; mais Allah, donne à Ses messagers la domination sur qui Il veut et Allah est Omnipotent.»[17]

Ce verset se réfère à la terre que les musulmans n'engagent pas de chevaux, dont la terre de Fadak. Celui est propre aux musulmans est comme la terre de Khaybar qui a été prise par combat. Il fut un butin que le Messager y partagea entre eux et les juifs, et que son partage entre les combattants n'est pas légitime, et que la non authenticité de l'avis qui affirme est ce que Omar ibn al-Khatab fit lorsqu'il ordonna que la terre de l'Irak soit un butin pour tous les musulmans et non pour ceux qui la conquirent. Ce fut le conseil de l'Imam Ali (as) lorsqu'Omar le demanda, il lui dit : « l'Irak est une terre à tous les musulmans dans leur ensemble et à leurs descendants ».

Cette nouvelle a été rapportée par abu Youssef al-Qadi, dans le livre "al-Khiraj"[18]. L'Imam Ali (as) témoigna de ce verset : « Le butin provenant [des biens] des habitants des cités, qu›Allah a accordé sans combat à Son Messager, appartient à Allah, au Messager, aux proches parents, aux orphelins, aux pauvres et au voyageur en détresse, afin que cela ne circule pas parmi les seuls riches d›entre vous. » [19]

Allah et Son Messager représentent l'axe des butins, et que ce dernier les dispense en ce qui redresse la situation des musulmans en leur Etat et en leurs âmes. Allah dit : «Ils t›interrogent au sujet du butin. Dis : «Le butin est à Allah et à Son messager.» Craignez Allah, maintenez la concorde entre vous et obéissez à Allah et à Son messager, si vous êtes croyants.» [20]

La responsabilité est donc assumée sur ceux qui collectent. Ils collectent les revenus puis ils contrôlent l'exécution de sa dépense selon l'ordre de l'Imam.

Des argents collectés des terres du butin, il y a le Kharâj, et les dhimmis doivent donner : « jusqu'à ce qu'ils versent la capitation par leurs propres mains, après s'être humiliés. » [21]

La capitation est versée pour la protection qui est fournie aux dhimmis, ainsi que pour les services présentés à eux. Le Kharâj levé de leurs terres est un butin aux musulmans. La collecte et la dispense dans les voies définies sont donc réglementées.

La protection signifie ici ce que l'Etat fournit de sécurité et de services à ses citoyens

non-musulmans. Des musulmans il doivent donner la Zakat et le Khoms face à ces services.

Néanmoins, l'État a imposé, en plus de surveiller la performance de ses travailleurs dans la circulation de l'argent public, de surveiller le marché et la circulation de l'argent privé en son sein, c'est-à-dire la méthode de pratiquer le commerce, la vente et l'achat, ou la collecte de ce qui est due à l'État.

Le plus souvent c'était le Prophète (sawas) qui se chargea de faire le contrôle. Un exemples de ce que est rapporté d'Abdullah bin Omar qui a dit : « Le Messager d'Allah m'a chargé de lui apporter un couteau ... il est sorti avec ses compagnons aux marchés de Médine, et il y avait des pots remplis de vin apportées du Levant ... et il m'a ordonné de venir à tous les marchés, donc je ne laisse aucun pot sans que je le déchire » .(22)

Quant au monopole, il a dit (sawas) : « Il ne monopolise qu'un pécheur ». (23) et de la réalité pratique de ceci - c'est-à-dire pour surveiller et empêcher le monopole, il a combattu le monopole et interdit que ceux qui viennent en monture soient reçus (24), et que ceux qui habitent à l'intérieur d'une région ne vendent pas au lieu qui viennent de l'extérieur de cette région pour vendre leurs biens(25), et il a empêché le stockage des marchandises et il a obligé le monopoleur à vendre sa marchandise monopolisée au milieu du marché et devant les piétons. (26)

Il a été également rapporté qu'il (sawas) passait par le marché et a vu une quantité alimentaire, et lorsqu'il y a mis la main, sa main s'est mouillé : « Alors il a dit : Qu'est-ce que c'est, O propriétaire de la nourriture? . Il lui a répondu : « O Messager d'Allah, la pluie l'a touchée».

Le Messager d'Allah lui a dit : « que tu la mettes au-dessus de cette nourriture, pour que les gens puissent la voir. Quiconque fraude à l'encontre de nous, il ne fait partie de nous » (27)

Les types du contrôle financier dans l'Etat du Prophète (sawas) :

A- Se renseigner et contrôler, aux termes du temps :

Cela signifie qu'il (sawas) a utilisé le contrôle antérieure et la censure ultérieure, car il (sawas) a empêché la fraude, le préjudice, le monopole, l'usure et la vente des choses interdites, qui sont conçus comme des opérations qui précèdent la dépense, et que leur objectif est d'éviter la survenue d'une fausse situation.(28)

Quant à l›ultérieur, c'est celui qui survient après les opérations d'échange et de revenus, et il vise à établir la discrétion, la discipline et à éliminer les contrevenants sur les marchés.

B - Contrôle en termes d'autorité en charge :

C'est le contrôle externe qui a été trouvé dans l'autorité politique et législative, et qui pouvait se renseigner des actions exécutives du peuple, et cette autorité était représentée en la personne du Messager (sawas) dans la ville de Médine.(29)

Le contrôle financier interne était une unité indépendante affiliée à l'unité économique de l'État, et il vérifiait l'exactitude des opérations économiques de l'unité, et préservait ses biens de la trahison, du vol ou de la perte, et c'était une unité dans laquelle les questions financières étaient collectées [30]

C- Se renseigner et contrôler, aux termes de leurs natures :

Cela signifie surveiller le marché. A Médine, le Prophète (sawas) s'est chargé lui-même de cette tâche, et lorsque son Etat s'est élargi, il a nommé, hors de Médine, des dignitaires pour surveiller les affaires de ses marchés. A la Mecque il a nommé Saïd bin Saïd ibn al-Assi, dont la nomination se coïncidait au même jour de la conquête de la Mecque en l'an 8 de l'Hégire.[31]

Et lorsqu'il tomba martyre à al-Tayf en même année, le Prophète(sawas) il a nommé son frère après lui, Abdullah bin Saïd, et que ce dernier a continué à travailler jusqu'à l'an 11 de l'Hégire. [32]

Le Grand Messager (sawas) ne s'est pas contenté de nommer un dignitaire ou un comptable, mais il a posé des conditions à ceux qui accomplissent ce travail pour assurer l'accomplissement des contrôles stipulés par la Charia.

Parmi ces conditions-ci, il faut que ce dignitaire, ou comptable, soit un musulman adulte libre, d'un esprit libre et d'une franchise, rigoureux en religion, conscient des dispositions de la Charia, honnête et conscient des conditions du marché, il s'est abstenu d'accepter le cadeau. [33]

Etant donné que la surveillance et par sa nature inclut la sécurité des opérations de perception des recettes, le Prophète (sawas) a initiée le remboursement des dépenses et toutes les opérations de compte financier, à l'aide de ses collecteurs et de ses comptables.

Ceux-ci représentaient les sources de revenus et les modes de dépenses pour eux selon les déterminants de l'idéologie économique islamique et les moyens de les contrôler.

Il ne nous reste qu'à présenter leur impact sur le développement réalisé dans l'Etat du Prophète (sawas), et ce sera notre prochain objectif.

2- L'effet du contrôle financier sur le développement économique:

La réglementation du contrôle financier de l'État a eu un impact significatif sur le développement économique de l'État islamique à l'époque du noble Prophète(sawas), et à divers niveaux d'activités économiques, agricoles, industrielles et commerciales, ainsi que sur le marché du travail et l'équilibre du niveau de vie de la Oumma islamique.

Du juste contrôle financer, il résulte que le revenu provenant des deux composantes de la production, communes dans sa formation, à savoir, le travail et le capital - fonds d'Etat ou ceux individuels- a été réglé. Le produit obtenu dans l'Etat du Prophète (sawas) a codifié les règles

du travail et les salaires dus pour son résultat - le mouvement de l'argent sur les marchés de l'État était déterminé par le montant des revenus et la politique de la dépense.

La value de l'argent qui circule aux marchés est celle qui régit les limites de la force de travail, sa quantité et ses opportunités, puis elle détermine des bénéfices du partenariat entre le travail et le capital. L'argent circulé que nous entendons dans le mouvement du marché n'est pas seulement de l'argent, mais encore de l'argent des biens, car le revenu de chacun d'eux est différent de l'autre.

Le réemploi de l'argent après l'avoir rempli des aspects juridiques que nous avons montrés dans la première demande au sujet des marchés musulmans et d'autres valeurs de production ont effectivement contribué à créer un véritable stéréotype de développement. La codification qu'a faite l'économie islamique en termes du mouvement du travail et la perception des montants dus et la redistribution dans l'activité du mouvement des couches de la société a mené à un développement clair dans les aspects de la vie.

Le revenu des butins ou al-Khoms sont dépensés dans l'intérêt de la Oumma, comme dans le maintien de ses installations de production - à l'origine de la croissance - par exemple à partir des terres agricoles et les moyens de soutenir sa production en améliorant les moyens d'irrigation ou de valorisation de celle-ci, ou de payer, en espèces, aux membres de la nation une offre, provenant de leurs butins, pour augmenter leurs niveaux de revenus, qui vont à leur tour, sous la forme de dépenses sur les marchés, de sorte que l'argent y soit échangé sur cette base, ce qui résulte dans tout ce qui bouge sur les marchés.

Sachant que le développement économique en tant que première étape menant à la croissance économique aux yeux de l'islam ne se limite pas à l'augmentation de la production et à l'entrée dans la nation uniquement, mais exige plutôt la justice de la part de l'État dans la distribution de fonds légitimes à la nation.

Cela fait partie de sa participation à la réalisation de la construction humaine et matérielle. La stabilité de la vie économique du marché et ses ressources ne se produisent pas sans la présence de la sécurité sociale et de la stabilité, et du coup les effets de l'équilibre de la vie économique apparaissent, que ce soit dans des conditions de répartition économique équitable qui jettent de son ombre sur l'entrée de la plupart des citoyens de l'État dans un mouvement productif petit, moyen ou grand, Juste, chacun en fonction de ses efforts, de son travail et de sa maîtrise, ou en offrant également des opportunités de travail équitables, ainsi qu'en revitalisant les différents secteurs de l'économie de l'État [34].

Le Messager d'Allah (sawas) a dit : « la justice faite en une heure vaux mieux que l'adoration de soixante-dix ans, où on est debout pour l'adoration dans sa nuit, et on jeûne dans sa journée »[35]

Il s'avère donc que la codification du revenu selon les lois qu'Allah édicte garantit la justice de sa perception puis la redistribution. Allah dit : «Si les habitants des cités avaient cru et avaient été pieux, Nous leur aurions certainement accordé des bénédictions du ciel et de la terre. Mais ils ont démenti et Nous les avons donc saisis, pour ce qu'ils avaient acquis. » [36]- la foi n'est donc que l'engagement aux limites qu'Allah pose-, le niveau de vie à Médine après la conquête de Khaybar n'était pas auparavant le même [37], ou encore lorsque les argents de la Zakat ou al-Khoms se sont provenus du Bahreïn , de Yémen ou d'autres pays qui ont soumis au souverain de l'Etat de Médine, alors que cela n'était pas auparavant le même.

La nature de la situation des musulmans, et par tous ses aspects a été changée vers une développement réel. Sur cette manière les musulmans à Médine ont tous devenus des ouvriers, et il ne reste à ((Médine, une maison d'un émigré , sans qu'elle cultive sur le tiers ou sur le quart))[38].

La force du travail était en progrès continuel, selon le nombre de ceux qui entrent en Islam. Allah dit : « Lorsque vient le secours d'Allah ainsi que la victoire, et que tu vois les gens entrer en foule dans la religion d'Allah » [39].

Et aussi avec l'expansion des terres de l'État, par conséquent l'exploitation des moyens de production augmentait avec elle, donc l'argent se multipliait. Par contre le Prophète(sawas) ne se contentait pas d'inciter de percevoir les fonds légaux et la surveillance des travailleurs qui en étaient chargés, mais cela incluait plutôt de donner aux membres de la nation des règles pratiques pour augmenter la production, avec la clarification de la méthode souhaitée pour que cette augmentation se produise.

L'idéologie que le Prophète(sawas) avait suivi a été liée à ses législations économiques fermes, entre la diversité de la production et l'accroissement de la richesse et les sources de la production et son accroissement.[40]

Il est rapporté du Prophète (sawas) qui a dit dans ce sens : « une plantation qu'a planté revient à son possédant, qui en a pris soin et qui a remis son droit au jour de sa récolte » [41]

En fait, nous avons mentionné à partir du verset du Saint Coran précédemment ce qui explique le mécanisme de la perception, les types de revenus et les manières de les dépenser dans ses aspects spécifiques, qui apportent son bénéfice à l'intérêt de la nation. Vu la demande est claire, nous avons donc décidé de ne pas les réexpliquer, mais nous disons encore que cela a contribué activement à créer un processus de développement dans les aspects des activités agricoles, industrielles et commerciales.

Bien que la nature des Arabes soit celle d'être agriculteurs ou manufacturiers, promeuvent le commerce et la propriété des chameaux et des moutons, tout cela est venu avec la pré-

vention du monopole, de la fraude et de la prévention des aller recevoir ceux qui viennent en monture, l'interdiction de l'usure, et s'emparer du fond public,

Cela a dirigé leur attention - c'est-à-dire les Arabes - et leur argent vers l'investissement dans des travaux utiles qui sont bons pour la nation - y compris l'agriculture et l'industrie - tout comme la prévention de thésaurisation qui a eu pour effet de mettre de l'argent en circulation directe et de déplacer la production vers la sécurité alimentaire, il est donc devenu l'une des exigences des questions dans l'Etat du Prophète est que les gens se tournent vers cela.(42)

Il a dit (sawas), en incitant sur le fait de cultiver : « aucun homme musulman ne sème une plante et en cultive et qu'un animal sauvage ou un oiseau ou une autre en mange, sans qu'il en ait une rétribution »(43)

Il (sawas) a interdit aux hommes d'État ou à ceux qui leur sont liés d'exercer leur pouvoir ou leur influence dans le mouvement du marché ou d'exercer le monopole, de sorte que le critère de gain soit ce que l'individu œuvre en termes d'origine et non pour l'État, donc l'Islam reconnaissait le droit de propriété et le droit de la liberté économique sur les conditions d'utilité publique, et de ne pas faire atteinte aux droits de l'autre, en assurant le contrôle et l'intervention de l'État (44), tout cela a eu pour effet d'orienter la production vers la propriété exclusive de l'individu ou du groupe, et que la liberté des échanges économiques a encouragé un développement économique clair dans la société civile.

En résumé, la pensée économique islamique, avec son mécanisme de contrôle des fonds et de contrôle de leurs revenus et de leur production, suffit à réaliser un véritable développement économique, et que l›ère de la noble Prophétie est un modèle tangible dans ses applications.

Grace à son leadership (sawas) selon les règles du Coran, La nation de l'Islam, que ce soit un peuple ou un Etat bien défini, représente une population et des limites et une pensée, a pu faire un prompt développement, ce qui exige de lui une période de dix ans, depuis sa migration (sawas) jusqu'à la stabilité de l'Etat dans ses frontières, du sud du Levant et de l'Irak jusqu'au Yémen .

Conclusion :

Dans la conclusion, ce qui est mieux à dire est, en bref, que la pensée économique islamique, avec son mécanisme de contrôle des fonds et du contrôle de leurs revenus et de leur production, suffit pour réaliser un véritable développement économique, et que l'ère de la prophétie honorable est un modèle tangible dans ses applications - nous entendons l'application du texte juridique et théorique dans l'Organisation économique islamique coranique - grâce à son leadership selon la règle du Noble Coran, la nation de l'Islam s'est transformée d'un groupe humain qui exerce une activité marginale au bord du désert à un Etat bien défini qui dessine sa politique générale en accord avec l'intérêt de la nation.

L'Etat est devenu un peuple, des limites et une pensée. En pratique, le fait de créer une pensée a demandé une période de dix ans, depuis son émigration (sawas) jusqu'à la stabilité de l'Etat dans ses frontières, du sud du Levant et de l'Irak jusqu'à presque le Yémen.

Notes

1) La déclaration de clôture de la première conférence arabe pour le contrôle financier,"al-Muhasib", le syndicat des comptables irakiens, numéro 6, 1977, page 121

2) al-Baroni, Issa Ayoub, al-riqaba al-Maliya fi ahd al-rassoul wa al-khulafa al-rashidin, l'association de l'appel mondial islamique (Alexandria : 1986) page 11

3) Sourate la vache , 30

4) les pays développés s'efforcent pour remédier la carence au sein de leurs sociétés, en imposant de grandes taxes sur leurs citoyens, ce qui conduit à servir le capital ou consumer les ressources des pays développés pour réaliser la sécurité économique pour leurs pays.

5) sourate la vache , 276

6) sourate la vache ,188

7) sourate al-Isra 29

8) sourate al-Tawba, 34

9) les Prophètes 47

10) sourate Luqman, 16

11) sourate al-Tawba 103

12)sourate les butins 41

13) sourate les butins 1

14)Al-Albani, Mohammad bin Nasser, sahih al-Targhib wa-tarhib, V. 1, P. 467

15) sourate al-Tawba , 60

16) sourate les butins 41

17) sourate al-Hashr, 6

18) abu Youssef, Yaqoub ibn Ibrahim, kitab al-Khiraj, Dar al-Ma'rifa, Beyrouth 1979, P. 21 et les pages qui suivent.

19) sourate al-Hashr, 7

20) sourate les butins 1

21) sourate al-Tawba , 29

22) Ibn Qudama, Muwafaq al-Din abu Mohammad Abdullah Ibn Ahmed, (date de décès 630) al-mughni ala mukhtassr al-imam ibn al-Qassim al-khurqi, dar al-kitab al-arabi ; al-Nawawi, abu Zakariya Muhi al-Din Ibn Sharaf (date de décès 676 H), al-majmou'a fi sharh al-hathb, dar al-fikr, Beyrouth, V 14, P 284

23) al-Bayhaqi, al-Sunn al-Kubra, Dar al-Fikr, Beyrouth, V. 6 , P. 29

24) Al-Bukhari, al-sahih, Dar al-fikr, Bayrouth 1981, V 3, P 28

25)al-Shafi'i, Mohammad ibn Idriss, al-Um, Dar al-fikr, Bayrouth 1983, V. 3, P. 92

26)Al-Sadouq, Mohammad ibn Ali, al-Tawhid, commentateur, Hachim al-Houssayni, association de la publication islamique, Qom, P 338

27) Muslim, abu al-Hassan ibn al-Hajaj al-Nayssabouri, commentateur ; khalil Ma'moun, dar al-Ma'arf, Bayrouth, 2010, V 1, P , 69

28) Al-Baroni, al-riqaba al-Maliya, 285

29)Wanass, Zaman ubayd et Abir abdulRassoul, Siyassat tawazun al-Souq bi fikr al-Iqtissad al-Islami, la premier phase de l'Islam en guise d'exemple, dr al-Ayam, Oman 2017, 144

30) al-San'ani, abdulRazaq ibn Hummam, al-Musanaf, commentateur : Habib al-Rahman al-Adhami, les publications du comité scientifique, V. 4, P. 15 ; ibn al-Athir, al-Mubarak ibn Mohammad al-Jazri, al-Nihaya, fi Ghrib al-Hadith, établissement Isma'ylin ,

31) al-Balatheri, Ahmed ibn Yahya, ansab al-ashraf, commentateur : Mohammad Hamid, librairie al-Muthana, Bag-

dad, V. 5, P. 433 ; Ibn al-Athir, ussud al-Ghaba fi ma'rifat al-Sahaba, dar al-Kitab al-Arabi, Beyrouth, V. 2, P. 309

32) Wannas, siyassat tawazun al-Souq, P.145

33) Mesquawayh, Ahmed bin Mohammad bin Ya'qoub, tajarb al-Umm wa ta'aqub al-Himm, commentateur : abu al-Qassim amaji, dar sarwish (Téhéran : 1379), V. 2, P. 414

34) Op. cit. Wanass, Zaman ubayd et Abir abdulRassoul, Siyassat tawazun al-Souq, P. 283

35) al-Sarakhsi, Mohammad ibn Ahmed,(date de décès 483) , al-Mabsout, commentateur Mohammad Radhi, imprimerie al-Sa'ada, (Egypte : 1961), V. 16, P. 72,; al-Kashani, al'a al-Din abu Bakr al-Hanafi (date de décès 587 H) , bada'i al-sana' fi tartib al-Shar'aya, librairie al-Habiba, (Islamabad : 1989), V. 7, P. 4

36) sourate al-Araf, verset 96

37)Voir, ibn Kéthir, Emaduldin abu al-Fida' al-Dimashqi (date de décès 774), al-Bidaya wal nihaya, commentateur : Ali shiri, dar ihya al-turath al-Arabi, (Beyrouth 1988) V. 4, P. 227.

38) al-Bukhari, alsahih, V. 3, P.68

39) sourate al-Fath

40) Wanass, Zaman ubayd et Abir abdulRassoul, Siyassat tawazun al-Souq, P. 269

41) al-Kulayni, Mohammad bin Yaqoub , date de décès (329) , al-fourou'a min al-Kafi, Ali akbar Ghefari, dar al-kutub al-islamiya, Téhéran : 1367 H, V.5, P. 274

42) Wanass, Zaman ubayd et Abir abdulRassoul, Siyassat tawazun al-Souq, P. 274

43) Muslim, al-Sahih, 5, 28

44) Wanass, Zaman ubayd et Abir abdulRassoul, Siyassat tawazun al-Souq, P. 275

Sources et références de style "Chicago"

La bibliographie:

Le noble Coran

1-Ibn al-Atheer, al-Mubarak Ibn Mohammad Ibn Mohammad al-Juzri (mort en 606). 1346 H. Al-nihaya fi ghrib al-hadith. Qom. Association Isma'liian.

2- Ibn al-Athir, Uz al-Din Abu al-Hassan Ali Ibn Mohammad al-Juzri (555-630 H). Ussud al-Ghaba fi ma'rifat al-Sahaba. Beyrouth. Dar al-Kitab al-Arabi.

3- Al-Albani, Mohammad bin Nasser. 2000. Sahih al-Targhib wal-tarhib. Al-Riyad. La librairie al-Ma'arif pour la publication et la distribution.

4- Al-Baroni, Issa Ayoub. 1986. Al-riqaba al-Maliya fi ahd al-rassoul wa al-khulafa al-rashidin. L'association de l'appel mondial islamique.

5- Al-Bukhari, Abu Abdullah Mohammad Ibn Isma'il (mort en 256). 1981. Al-Sahih. Bayrouth. Dar al-fikr.

6- Al-Balatheri, Ahmed ibn Yahya (mort en 279). Ansab al-ashraf. Vérification : Mohammad Hamid. Bagdad. Librairie al-Muthana.

7- La déclaration de clôture de la première conférence arabe pour le contrôle financier, 1977. Al-Muhassib. Numéro 6. Le syndicat des comptables irakiens.

8- Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmed Ibn al-Hussayn (mort en 458). Al-Sunn al-Kubra. Beyrouth. Dar al-Fikr.

9- Al-Sarakhsi, Mohammad ibn Ahmed (mort en 483). 1961. Al-Mabsout. Vérification : Mohammad Radhi. Égypte. L'imprimerie al-Sa'ada.

10- al-Shafi'i, Mohammad ibn Idriss, (mort en 204). 1983. Al-Um. Beyrouth. Dar al-fikr.

11- al-San'ani, abdulRazaq ibn Hummam, (mort en 211). Al-Musanaf. vérification : Habib al-Rahman al-Adhami. Beyrouth. Les publications du comité scientifique.

12- Al-Sadouq, Mohammad ibn Ali, (mort en 381). Al-Tawhid. vérification : Hachim al-Houssayni. Qom. Association de la publication islamique.

13- Ibn Qudama, Muwafaq al-Din abu Mohammad Abdullah Ibn Ahmed, (mort en 630). Al-mughni ala mukhtassr al-imam ibn al-Qassim al-khurqi. Beyrouth. Dar al-kitab al-arabi.

14- al-Kashani, al'a al-Din abu Bakr al-Hanafi (mort en 587 H). 1989. Bada'i al-sana' fi tartib al-Shara'a. Islamabad. Librairie al-Habiba.

15- Ibn Kéthir, Emaduldin abu al-Fida' al-Dimashqi (mort en 774). 1988. Al-Bidaya wal nihaya. vérification : Ali shiri. Beyrouth. Dar ihya al-turath al-Arabi.

16- al-Kulayni, Mohammad bin Yaqoub, (mort en 329). 1367 H. Al-fourou'a min al-Kafi. Vérification : Ali akbar Ghefari. Téhéran. Dar al-kutub al-islamiya.

17- Mesquawayh, Ahmed bin Mohammad bin Ya'qoub, (mort en 421). 1379. Tajarb al-Umm wa ta'aqub al-Himm. Vérification : abu al-Qassim amaji. Téhéran. Dar sarwish.

18- Muslim, abu al-Hassayn Muslim ibn al-Hajaj al-Nayssabouri (mort en 261 H). vérification : khalil Ma'moun. Beyrouth. Dar al-Ma'arf.

19- al-Nawawi, abu Zakariya Muhi al-Din Ibn Sharaf (mort en 676 H). Al-majmou'a fi sharh al-hathb. Beyrouth. Dar al-fikr..

20- Wanass, Zaman ubayd et Abir abdulRassoul. 2017. Siyassat tawazun al-Souq bi fikr al-Iqtissad al-Islami. La première phase de l'Islam en guise d'exemple. Oman. Dar al-Ayam.

21- Al-Kufi, abu Youssef Yaqoub ibn Ibrahim al-Ansari, (mort en 182). 1979. kitab al-Khiraj. Beyrouth. Dar al-Salam pour l'imprimerie, la publication, la distribution et la traduction.

NABIYUNA